الوظيفة التوجيهية للعمود الصحفي

قضية الخصخصة (٩٣ – ١٩٩٧) نموذجاً(*)

د . صابر حارص(*)

المقدمة النظرية والمنهجية للبحث :

تعتبر الوظيفة التوجيهية من أهم الوظائف الأساسية للصحافة في الدول النامية ، إذ أن الهدف الأساسي الذي يشغل هذه الدول هو تحقيق التنمية الوطنية الشاملة .. ولن يتم ذلك بعيداً عن عملية توجيه الرأي العام وتعبئته نحو التقدم (١) خاصة في ظل ما تتعرض له الجماهير من مضامين إعلامية عديدة محلية وأجنبية تعكس تنافس وظائف أخرى كالترفيه والتسلية والإمتاع مع الوظيفة التوجهية ، فضلا عن محاولات الإعلام الغربي المكثفة والمستمرة لتعديل مسار اتجاهات وتوجهات الرأي العام العربي والإسلامي في اتجاه معاكس للتنمية .

•) تم إلقاء البحث ضمن أعمال ندوة عاطف غيث العلمية الثامنة "الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للخصخصة" التي نظمها قسم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة الإسكندرية في أغسطس ١٩٩٧ ، وقبل نشره بالمجلة تم تطويره وتحكيمه من ثلاثة أساتذة بكلية الإعلام : أ . د / مختار التهامي عميد كلية الإعلام الأسبق ، أ . د / عواطف عبد الرحمن رئيس قسم الصحافة ، أ . د / ليلى عبد المجيد وكيل كلية الإعلام.

(*) د / صابر حارص، مدرس بقسم الصحافة – كلية آداب سوهاج، جامعة جنوب الوادي

وقد أجمعت كتب التحرير الصحفي على أن الوظيفة التوجيهية ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لكتاب الأعمدة وهو ما يفسر سر تنافس الصحف على الكُتّاب الذين يتميزون بنفوذ واسع عند الجماهير(٢).

ويتضح المقصود بالوظيفة التوجيهية من خلال التعرض للمعنى اللغوي لكلمتي "وظيفة" و "توجيه" ، حيث تعني "الوظيفة" ما يقدر من عمل في زمن معين . والوظيفة هي : المنصب والخدمة المعينة(٣) وقياسا عليه فإن وظيفة كاتب العمود هي ما يقدمه من إنتاج صحفي في عموده خلال زمن معين وهو أيضا ما يتضمنه هذا الإنتاج الصحفي من خدمات للقارئ.

أما كلمة "توجيه" فتعني : القيادة والإرشاد والاتباع ، ويعني الفعل "وجه" انقاد واتبع فيقال : قاد فلان فلاناً.(٤) والتوجيه بهذا المعنى يتضمن طرفين : موجه بكسر الجيم وموجّه بفتح الجيم أي : قائد ومنقاد ، مرشد ومسترشد ، متبوع وتابع .. وفي هذا البحث يعتبر العمود الصحفي أو كاتبه هو القائد والمرشد والموجه والمتبوع ، ويعتبر جمهور القراء هو المنقاد والمسترشد والموجه والتابع .

والتوجيه كوظيفة يتضح معناه من تعريف العلوم الاجتماعية لمصطلح "التوجيه المهني" ويعني إرشاد الفرد لاختيار مهنة من بين عدة مهن وذلك وفق أسس علمية معينة تقوم على تحليل الفرد بهدف التعرف على قدراته واستعداداته وميوله ومهاراته وكذلك تحليل العمل بهدف التعرف على مطالب هذا العمل وبذلك يمكن التوصل إلى تحديد العمل المناسب لأي فرد(٥).

وقياسا عليه فإن التوجيه كوظيفة للعمود الصحفي يقصد بها الدور الذي يقوم به كاتب العمود بمساعدة القارئ في تكوين رأي أو تبني موقف من بين الآراء والاتجاهات المطروحة حول القضايا أو الأشخاص أو الأحداث وذلك وفقا لأسس علمية تقوم على معرفة ودراية كافية بالقضايا وجمهور القراء الذي يخاطبه ويعبر عنه.

ولا تقتصر الوظيفة التوجيهية على تقديم الآراء أو طرح الاتجاهات ، بل إن المفهوم الواسع للتوجيه يجعل من مجرد تركيز الصحيفة أو الكاتب على نشر قضايا أو

أخبار بعينها بعداً أو شكلاً من أشكال التوجيه ، كما أن قيام الصحيفة أو الكاتب بدوره في توضيح القضايا والأحداث من خلال الشرح والتفسير والتحليل فإن هذا أيضاً يعتبر شكلا من أشكال التوجيه، بل أنه في بعض الأحيان ولنوعية معينة من الجمهور يصبح تقديم المعلومات والوقائع حول قضية معينة أفضل في عملية التوجيه من الدعوة المباشرة لتبني اتجاه معين(٦) ، غير أنه تظل عملية تحديد اتجاه الكاتب ووضوحه من موضوع عموده هي البعد الأساسي في وظيفته التوجيهية خاصة في الموضوعات العامة التي يتوجه فيها الكاتب إلى الشرائح الوسطى والشعبية من المجتمع. وإذا كانت هناك علاقة إرتباطية بين وظائف الصحافة وأنماط التحرير على أساس أن الأخبار هي التي تقوم بالوظيفة الإعلامية في الصحيفة ، وأن التقارير والأحاديث والتحقيقات هي التي تقوم بوظيفة الشرح والتفسير ، وأن المقالات هي التي تقوم بوظيفة التوجيه(٧) ، فإن هذه العلاقة لم تعكس تقسيما تعسفيا يجعل كل نمط من أنماط التحرير قاصراً على أداء وظيفة محددة أو وظيفة بعينها ، بل إن وظيفة واحدة يمكن أن تتحقق بأكثر من نمط من أنماط التحرير (فالأخبار في حالة نشرها بشكل مكثف خلال فترة زمنية معينة تقوم بوظيفة التوجيه ، كما أن التقارير أو الأحاديث أو التحقيقات في حالة اختصاصها بخبر أو حدث أو موضوع تؤدي أيضاً وظيفة التوجيه ، كما أن المقالات حينما تحدد اتجاهات كتابها من القضايا والأحداث المطروحة فإنها تحقق أيضاً وظيفة التوجيه).

ولكن هذا لا يمنع من ملاءمة نمط تحرير معين للقيام بوظيفة معينة أكثر من الوظائف الأخرى (كما هو الحال عند العمود الصحفي بالنسبة لوظيفة التوجيه المباشر) ، وأن النمط التحريري الواحد يمكن أن يحقق أكثر من وظيفة في وقت واحد (كما هو الحال عند العمود الصحفي بالنسبة لوظائف الصحافة المعاصرة كالإعلام والتثقيف والتفسير والتوجيه والنصح والإرشاد والتوثيق والترفيه بالإضافة إلى تقديم الخدمات الخاصة بالأفراد والعمل على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية) وأن بعض الوظائف يمكن أن تكون أبعاداً أو أشكالاً لوظيفة أخرى كما أوضحنا سابقا سواء في حالة الصحيفة أو الكاتب من أن الوظيفة الإعلامية ووظيفة التفسير يمكن اعتبارهما شكلين من أشكال الوظيفة التوجيهية.

والعمود الصحفي بطبيعته – كما يرى الدكتور / مختار التهامي – هو أكثر أشكال التحرير ملاءمة لوظيفة التوجيه بمفهومها الضيق الذي يقتصر على تقديم وجهة نظر الكاتب بناء على الأدلة والبراهين والتفاصيل التي قدمها في الموضوع الذي يتحدث عنها(٨) ، كما أن العمود الصحفي أيضاً مناسباً لدراسة التوجيه بمعناه الواسع الذي يشمل تكرار تناول الكاتب لموضوع معين ومناقشته فضلاً عن دعوة القارئ لتبنى موقف من هذا الموضوع .

ويقصد "بالعمود الصحفي" : أحد أنماط مادة الرأي التي تنشر بانتظام تحت عنوان ثابت وفي مكان ثابت وتحمل توقيع كاتبها وتعكس مكونات شخصيته في التفكير والتعبير وتحقق وظائف الصحافة المعاصرة بهدف تنمية المجتمع ورقيه ، على ألاّ تتجاوز مساحة نشر هذه المادة عموداً كاملاً أو جزءاً من عمودين أو فقرة واحدة(٩).

ووفقاً للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المصاحبة لتطبيق سياسة الخصخصة في مصر فضلا عن محاولات الهيمنة الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية التي تسعى الدول الكبرى والمتقدمة في ظل العولمة إلى فرضها على الدول النامية عموما ، فإن الوظيفة التوجيهية –كما أشرنا– تعتبر من أهم الوظائف الرئيسية للصحافة أو الكتاب .. وهذه الأهمية للوظيفة التوجيهية تأتي على قدم وساق سواء في تحقيق الإصلاح الاقتصادي أو مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية بكافة أشكالها أو في تحقيق أهداف خاصة ومشروعة للنظام ، حيث تتزايد حاجات الجماهير والمسئولين ورجال الأعمال إلى عمليات الاسترشاد بآراء ومواقف الصحف وخاصة آراء كتاب العمود فيها نحو القضايا والسياسات العامة والهامة كالخصخصة مثلاً .

ومن هنا كان اختيار الباحث لقضية الخصخصة كمجال تطبيقي مناسب لدراسة الوظيفة التوجيهية للعمود الصحفي.

وتعني "الخصخصة" **Privatization** الجانب المؤسسي والهيكلي في برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو المتعلق بعملية التحول من القطاع العام إلى القطاع

الخاص(١٠)، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم هو الذي تتبناه الحكومة المصرية بهدف توسيع الملكية الخاصة بطريقة تدريجية ، إلا أن هناك اتجاهات أخرى ترى أنه لا مانع أثناء تطبيق هذا المفهوم بالأخذ بمفهومين آخرين أحدهما يرى أن الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، وثانيهما يرى أنها تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي(١١).

والخصخصة نوعان : خصخصة الإدارة وتعني ضرورة إخضاع شركات القطاع العام في نشاطها لنفس القواعد الحاكمة لنشاط المشروعات الخاصة ، حيث تبقى الملكية عامة بينما تتساوى الإدارة في الحقوق والمسئوليات مع المشروع الخاص وبهذا أصبحت إدارة الشركات العامة تمتلك السلطة الكاملة لتسيير كافة النواحي المالية والتجارية وسلطة التصرف في بعض الأصول أو تغيير هيكلها حتى تتمكن من تحقيق أقصى عوائد ممكنة من نشاطها التجاري(١٢). وخصخصة الملكية تعني انتهاء وضع الملكية العامة جزئيا أو كليا ، حيث تقرر تصفية الشركات العامة المتعسرة وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا(١٣).

وترجع الجذور التاريخية للخصخصة في تاريخ مصر المعاصر إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤ – ١٩٨٩ حيث شجع الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر المبادرات الفردية واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية فيما يسمى بسياسة الانفتاح وأعطى للقطاع الخاص دوراً متزايداً، ووجهت الدعوة للاستثمارات الأجنبية للعمل في ظل رعاية القانون الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حيث أصبح ممكنا أن تنشأ شركات مملوكة وتدار بالكامل بمعرفة الأجانب.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الليبرالية التي سمحت بنمو قطاع خاص، فقد استمرت الهيمنة الاقتصادية للقطاع العام وظهر قطاع هام جديد من المشروعات المشتركة بين راس المال الأجنبي وشركات القطاع العام، واعتبرت هذه الصورة من التعاون مفيدة لكلا الطرفين حيث يساهم الشريك الأجنبي بالتكنولوجيا ورؤوس الأموال ، بينما يساهم الشريك العام بتوفير الموقع وبعض المعدات والعمالة والخبرة والتسويق.(١٤)

ومع تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام في منتصف الثمانينات أصبحت خسائره تمثل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أفسح المجال ولو على استحياء لمناقشة مزايا بيع وحدات القطاع العام ولم يصل الجدل الذي ثار علمي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حول هذا الموضوع إلى نتيجة حاسمة في مجال الخصخصة غير أن سياسة التعايش بين القطاعين العام والخاص ولدت الكثير من المنافع للاقتصاد القومي(١٥).

وفي بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي لم تول الحكومة اهتماما حقيقيا لتخفيض حجم القطاع العام حتى أطلت أزمة الدين الأجنبي برأسها في أواخر الثمانينات ، حيث بدأت الحكومة اعتبارا من ١٩٨٧ في طلب معونة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعداد وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وبعد مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على برنامج بدأ تطبيقه بعزم اعتبارا من ١٩٩١ ، الذي صدر فيه قانون جديد للقطاع العام تحت مسمى قانون قطاع الأعمال (رقم ٢٠٣) والذي نص على أن يعامل القطاع العام معاملة القطاع الخاص في الحقوق والالتزامات ، وأصبح برنامج الخصخصة معترفا به كأداة من أدوات السياسة العامة خاصة بعد أن أعدت الحكومة المصرية دليلا تفصيليا إرشاديا لعملية الخصخصة تم إعلانه في ١٤ فبراير عام ١٩٩٣ ، ورغم تعديل هذا البرنامج أكثر من مرة كان آخرها في أكتوبر ١٩٩٦ ، إلا أن روح البرنامج ظلت كما هي حيث أشار الدليل إلى تعمد الحكومة السير في اتجاهين من المفترض إنهما يكملان بعضهما الآخر.. الأول : طرح بعض الأصول العامة للبيع : والثاني إعادة هيكلة بعض الشركات تمهيدا لجذب المستثمرين لشرائها وفي فبراير ١٩٩٣ تضمنت خطة الحكومة الأولى ضمن مكونات برنامج الخصخصة المصري استمرارا لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة لمدة خمس سنوات تبدأ مع بداية الخطة الخمسية في العام المالي ١٩٩٣/٩٢ وتنتهي بانتهائها(١٦) ، وذلك على أساس أن الشركات العامة ، إما ناجحة فيقبل القطاع العام على شرائها فتطرح للبيع أو تحتاج إلى إعادة هيكلة لإصلاح أوضاعها وتحسين كفاءتها فتمهل إلى أن يتحقق هذا ثم تطرح للبيع ، أما

الشركات التي تثبت أنها غير قادرة على الاستمرار لأن إعادة الهيكلة فشلت في إصلاحها فيتم تصفيتها.(١٧)

وترتبط بالخصخصة مجموعة من الموضوعات الفرعية : كأهداف ودوافع الخصخصة وأساليبها والمشكلات التي تواجهها والحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلات وسوف تشير الدراسة إلى توضيح هذه الموضوعات في الفئات الخاصة بتحليل المضمون.

وهذه الدراسة تنظر إلى الخصخصة على أنها ليست قضية اقتصادية فحسب ، بل هي قضية عامة وشاملة تنعكس آثارها على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والتعليمية لفترة طويلة وبالتالي فهي تمثل أو ينبغي أن تمثل موضع اهتمام كتاب المقال بشكل عام ومن بينهم كتاب العمود باعتبار أن العمود نوع من أنواع المقال.

الدراسات السابقة :

ترتبط الدراسة الحالية ارتباطا مباشرا بنوعين من الدراسات السابقة .. دراسات تتناول وظائف الصحافة أو الإعلام عموما ، ودراسات أخرى تتعرض للعمود الصحفي مباشرة أو ضمن دراسة عامة في فن التحرير .

١ – دراسات الوظائف :

دراسة : محمد سعد أبو عامور "الوظائف السياسية لوسائل الإعلام"(١٨)

وتتعرض لثلاث نقاط رئيسية : وسائل الإعلام في الحياة السياسية المعاصرة ، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام في المجتمع المعاصر ، وسائل الإعلام وصنع القرار السياسي . وقد توصلت إلى أن الدور السياسي لوسائل الإعلام في المجتمع المعاصر دور كبير ، وأن فعالية بعض الوظائف تتفاوت من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة تقدم المجتمع أو تخلفه ، غير أن وظيفة التنشئة السياسية هي الوظيفة الثابتة في معظم النظم والمجتمعات وبالتالي يمكن لوسائل الإعلام أن تكون إحدى أدوات تنفيذ السياسات التنموية ويلاحظ على هذه الدراسة أنها دراسة نظرية

تقليدية حددت الوظائف السياسية لوسائل الإعلام في المجتمع المعاصر : بمراقبة البيئة الخارجية ونقل الأخبار عن الأحداث الجارية ، تفسير معنى الأحداث ، التنشئة السياسية ، التلاعب المباشر بالعملية السياسية بهدف إثارة موضوع من الموضوعات العامة أو إثارة ردود الأفعال العامة وخلق مطالب سياسية جديدة . ولم تتسع الدراسة لتقديم إطار تطبيقي يوضح هذه الوظائف عمليا ويكشف عن تفاوت فعاليتها من مجتمع إلى آخر بأسلوب علمي. ولم يفد الباحث منها إلا في التأكيد على أهمية دراسة الوظيفة التوجيهية باعتبارها أداة ثابتة لدى كل النظم السياسية في تحقيق الانتماء والتنمية وذلك استنباطا مما جاء في وصف وظيفة التنشئة السياسية باعتبارها تتضمن في جوهرها توجيها سياسيا للأفراد والجماعات.

دراسة : حمدي حسن "الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام" (١٩)

وهي دراسة لم تقتصر على عرض الوظائف الإخبارية من منظور الاستخدامات والإشباعات ، بل تعرضت لكل ما يتصل بالأخبار مثل : الاتجاهات المختلفة لتعريف الخبر ، الموضوعية وأساليب التغطية الإخبارية ، الأخبار بين الواقع الرمزي والواقع الحقيقي ، معايير اختيار الأخبار في الأنظمة الإعلامية المختلفة ، نظريات الصحافة ومعايير تقويم الأداء ، مصادر الأخبار المحلية والدولية ثم الوظيفة الإخبارية والتطورات التكنولوجية الحديثة.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها دراسة نظرية وعامة عن الأخبار في وسائل الإعلام ولكنها جاءت من منظور جديد يعتمد في تأصيلاته ومرجعياته على أدبيات غربية وهو أمر طبيعي نظرا لحداثة المعالجة للموضوع .. ولم تتسع الدراسة كسابقتها لإجراء تطبيقي يفيد في كيفية دراسة الوظيفة الإخبارية بأسلوب علمي وفقا للإجراءات المنهجية للمدخل الوظيفي .. وبالتالي لم يفد الباحث منها إلا في التأكيد على استمرارية أهمية المدخل الوظيفي في دراسة وسائل الإعلام عموما رغم وجود المدخل الآخر الخاص بدراسة التأثيرات الإعلامية ورغم ظهور اتجاه حديث يربط بشدة بين المدخل الوظيفي ومدخل التأثيرات ويستخدم نتائج البحوث الوظيفية لدراسة تأثيرات وسائل الإعلام(٢٠).

دراسة عزه عبد العزيز "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية : دراسة تحليلية لوظائف الصحافة في الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٨٧ بالتطبيق على صحيفتي الأهرام والأهالي"(٢١)

وتضمنت هذه الدراسة في إطارها النظري خمسة مداخل لوظائف الصحافة .. الأول : في ضوء عنصرين أساسيين من عناصر عملية الاتصال (المرسل والمستقبل) ، الثاني : وفقا لمستوى التقدم الحضاري للمجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة (المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية) ، الثالث : وفقا لطبيعة النظرية الإعلامية السائدة (السلطة ، الليبرالية ، الاشتراكية ، المسئولية الاجتماعية) ، الرابع : وفقا لنظرية التحليل الوظيفي (لكل وظيفة جانب إيجابي وجانب سلبي ، بعد متوقع ومقصود وبعد غير متوقع وغير مقصود ، بعد عاجل وبعد آجل وقد تتداخل هذه الأبعاد مع بعضها البعض فيكون لكل وظيفة جانب إيجابي عاجل ومقصود ، وجانب سلبي آجل وغير مقصود) الخامس والأخير ويتناول : وظائف الصحافة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع المصري .

وتضمنت الدراسة أيضا إطارا تطبيقيا قامت فيه بتحليل مضمون صحف الدراسة بهدف التعرف على مدى قيام الصحافة بوظائفها وفقا لهذا المدخل الأخير (ظروف المجتمع) ، وتوصلت إلى تفاوت بين الصحيفتين في الاهتمام بالوظائف ، وتفاوت في الصحيفة الواحدة على مستوى الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وأهم ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها التزمت بالخطوات المنهجية لتحليل المضمون تحليلا وظيفيا قائما على ربط فئات التحليل (المجالات ، المصادر ، أشكال التحرير ، أساليب الإقناع ، وسائل الإبراز) بالفئة المركزية للدراسة وهي فئة الوظائف .. وقد أفاد الباحث من هذه الإيجابية في توظيف فئات تحليل المضمون الخاصة بدراسته لخدمة دراسة الوظيفة التوجيهية وأبعادها وبالتالي في تحقيق أهداف الدراسة .. غير أن أهم ما يؤخذ على هذه الدراسة هو عدم توجه إطارها التطبيقي في دراسة الوظائف وتحليلها وفقا للمداخل الأربعة التي جاءت في الإطار النظري ،

واقتصر توجهها على دراسة مدخل واحد فقط يتعلق بوظائف الصحافة من واقع ظروف المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة ، وقد يرجع ذلك إلى حدود الدراسة التي لا تتسع لاستيعاب دراسة المداخل الأخرى دراسة تطبيقية مما يثير وجودها في الإطار النظري استفهاما منهجيا؟.

٢ – دراسات العمود الصحفي :

دراسة : كريمة عبد الرازق "نشأة العمود الصحفي في الصحف المصرية : دراسة تطبيقية على جريدة أخبار اليوم في الفترة من ١٩٤٤ حتى عام ١٩٥٢"(٢٢).

وهي دراسة تاريخية نظرية تعرضت لمفهوم العمود الصحفي ونشأته في الصحافة المصرية وانتقاله إليها من الصحافة الأمريكية ، ثم تطور فن العمود في الصحافة المصرية حتى عام ١٩٥٢ بالتطبيق على جريدة أخبار اليوم فقط ، وخلت الرسالة من المجال التطبيقي الذي كان يمكن أن يتناول تحليلاً كميا وكيفيا بهدف التعرف على خصائص فن العمود وأسس كتابته ووظائفه واتجاهاته خلال فترة الدراسة (٤٤ – ١٩٥٢).

غير أن تقييم الدراسة في إطارها التاريخي (١٩٧٦) باعتبارها أول دراسة مصرية عن العمود الصحفي، خاصة في ظل غياب رؤية منهجية –وقت ذاك– تُمكن من استخدام تحليل المضمون في الدراسات التاريخية قد يبرر خلوها من المجال التطبيقي بالمفهوم المعاصر ، ولذلك اعتبرت الدراسة السرد التاريخي لنشأة العمود الصحفي في أخبار اليوم مجالا تطبيقياً.

ولم يفد الباحث من هذه الدراسة – في إطار تكاملها مع الدراسات الأخرى التي سيرد عرضها لاحقاً – إلاّ في البحث عن مجالات جديدة في دراسة العمود الصحفي تتواكب مع تطور دراسات التحرير عموما كما هو الحال في موضوع الدراسة الحالية.

- دراسة : السيد عفيفي عزمي "اتجاهات كتاب الأعمدة الصحفية في الصحف اليومية الصباحية المصرية: دراسة مقارنة في الفترة من ٦١ – ١٩٨١".(٢٣)

وهي دراسة تحليلية –بلا أي أساس نظري– لمضمون الأعمدة الصحفية في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية تحليلاً كمياً مع إجراء مقارنات بين حقبة الستينات والسبعينات على مستوى كل صحيفة على حدة ، وعلى مستوى كل صحيفة مع الأخرى ، وركزت الدراسة في فئات تحليلها على نوعية القضايا و المصادر والاتجاهات وأشكال التعبير واللغة المستخدمة والجمهور المخاطب ، ولكنها لم تتعرض إلى دراسة الوظائف بالإضافة إلى تعاملها مع فئة الاتجاهات تعامل غير متعمق لا يتسق مع مكانتها بين الفئات الأخرى باعتبارها (فئة مركزية) تعكس مضمون عنوان الدراسة ، واقتصر الباحث على تصنيف واحد (مؤيد ، معارض ، محايد) دون محاولة طرح تصنيفات أخرى على أساس الاتجاه الفكري والسياسي مثلا (قومي ، ليبرالي ، اشتراكي ، ديني ، حكومي .. إلخ).

ولم يفد الباحث من هذه الدراسة إلا في التأكيد على أهمية دراسة بُعد الوظائف للعمود الصحفي باعتباره بُعداً غائباً عنها.

- دراسة : صابر حارص "المقال العمودي في الصحافة المصرية . دراسة فنية تحليلية في الفترة من ٨٥ – ١٩٨٩".(٢٤)

وحاولت هذه الدراسة استكمال جوانب النقص في الدراستين السابقتين ، فاهتمت ببناء إطار نظري غير تقليدي استندت في مرجعياته إلى (المؤلفات العربية ، الممارسة الصحفية لكتاب العمود ، أساتذة الإعلام الأكاديميين ، المؤلفات الأجنبية) وفي إطار تفاوت الرؤى لهذه المرجعيات نافشت الدراسة مفاهيم العمود الصحفي ، نشأته وتطوره في الصحافة العالمية والصحافة المصرية ، أهميته ووظائفه ، أنواعه ، خصائصه العامة والنوعية ، أسس ومبادئ كتابته ، القوالب الفنية لكتابته .

وجاء الإطار التطبيقي دراسة تحليلية لمضمون أحد عشر عموداً من صحف الأهرام والأخبار وأخبار اليوم والأهالي والوفد والأحرار وهي بترتيب وجودها بالصحف (يوميات أحمد بهاء الدين وصندوق الدنيا لأحمد بهجت ، فكرة مصطفى أمين وكلمات محمود عبد المنعم مراد ، نحو الغد لحسين فهمي وقراءات كمال عبد الرؤوف ، تأملات أمين هويدي ودبوس فيليب جلاب ، بين السطور لسعيد عبد الخالق وهموم مصرية لعباس الطرابيلي – الذي تحول إلى مقال بعد فترة الدراسة – ، بدون مقدمات لجمال عبد السميع) وركز التحليل على دراسة فئات (المجالات ، المصادر ، الوظائف ، الأنواع ، أساليب الإقناع ، الجماهير التي يعبر ويدافع الكاتب عنها، القوالب الفنية للكتابة ، نوع اللغة ، مستوى اللغة ، نوع المقدمات ، نوع النهايات).

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها عكست في إطارها التطبيقي : كيف يفكر الكاتب؟ وكيف يعبر عن هذا الفكر؟ .. ولكنها جاءت كدراسة عامة لم ترتبط بقضايا ولم تتمركز بعمق حول بعد واحد من أبعاد التفكير أو بعد واحد من أبعاد التعبير ، واعتمدت في تفسير نتائج تحليل المضمون على المراجع العلمية وثقافة الباحث دون مقابلة كتاب العمود أنفسهم باعتبارهم منتجي المضمون الصحفي.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في التأكيد على أهمية دراسة كل بعد من أبعادها مرتبطا بقضية أو قضايا في دراسة مستقلة تقوم على دراسة المضمون الصحفي والتائم بالاتصال معا –وهو ما فعلته الدراسة الحالية– .

- دراسة : كمال قابيل "فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية : دراسة مقارنة للصحف المصرية في الفترة ٧٧ – ١٩٨٧" .(٢٥)

وقد تعرضت هذه الدراسة إلى فنون التحرير في الصحف الحزبية والعوامل المؤثرة عليها وتوصلت ضمن نتائجها إلى ما يهم الدراسة الحالية .. وهو أن فنون المقال عموما هي أكثر الفنون خضوعا للتوظيف السياسي وأكثرها تأثراً بعملية

التوظيف السياسي من ناحية المضمون وأسلوب المعالجة وذلك لاعتنائها في الغالب بالموضوعات الخلافية.

وقد أفاد الباحث من هذه النتيجة في التدليل على صحة توجهه نحو دراسة الوظيفة التوجيهية للعمود إزاء قضية الخصخصة على أساس أن التوظيف السياسي يمر عبر الوظيفة التوجيهية ، وأن قضية الخصخصة من القضايا التي يحتد حولها الخلاف ، وأن العمود الصحفي هو أحد فنون المقال الذي يخضع للتوظيف السياسي عبر اعتنائه بالقضايا الخلافية .. كما تنبه الباحث إلى أهم العوامل المؤثرة على فن تحرير العمود وخاصة الاتجاه الفكري والسياسي للكاتب وموقفه من السلطة (مدى التأييد أو مدى المعارضة) باعتبار أن العمود ليس فقط أكثر فنون التحرير ، بل أكثر فنون المقال خضوعاً للتوظيف السياسي على أساس اتساع مساحة الحرية التي يتمتع بها كاتبه من بين كتاب الفنون الأخرى للمقال.

٣ – الدراسات الأجنبية :

وهي دراسات كثيرة عنيت بالمعالجات الراسية المختزلة بعمق لنقاط بحثية محددة سواء كانت هذه الدراسات حديثة أو قديمة ، ولنعرض على سبيل المثال لا الحصر دراستين أحدهما قديمة والأخرى حديثة:

- دراسة : جيرهارت وايب "حساسية استخدام نتائج الاستفتاءات السياسية لدى كتاب العمود والتقارير".(٢٦)

وترى الدراسة أن هناك مخاطر ومحاذير يجب تلافيها عند استخدام كتاب العمود لنتائج الاستفتاءات السياسية ، وتتصل هذه المحاذير بإجراءات تطبيق الاستفتاءات ، التحيز في انتقاء نشر نتائج معينة تهم الصحيفة أو الكاتب ، طريقة عرض النتائج عرضا مزيفا يخدم أغراضاً أخرى لا تستقيم مع الأغراض المشروعة للاستفتاء.

- دراسة : مالكولم ليمبي "عمود نصيحة آن لاندرز عـــامي ١٩٥٨ ، ١٩٧١.(٢٧)

تعرض الدراسة إلى النصائح النفسية والاجتماعية والاقتصادية الـــتي تقدمها "آن لاندرز" في عمودها المتخصص في توجيه النصائح التي تطلبـــها القـــراء بالبريد وتنشر في ٧٥٠ صحيفة ، وقد تبين أن اهتمامات العمود كانت حول نصائح تتعلق بالعمل والعبادات والجنس والنسب والتبني والأخـــلاق والطـــبخ والمطـــبخ وشرب الكحولات والعلاقة الزوجية وعلاقة الأبناء بالآباء.

وقد أفاد الباحث من الدراستين في توجيه النظر لمواكبة تطور الدراســـات الأمريكية سواء في دراسة نقطة بحثية محددة أو في أسلوب معالجتها منـــهجيا وبحثيـــاً (كما هو الحال بالنسبة للدراسة الحالية حينما ركزت على دراسة "الوظيفة التوجيهية للعمود الصحفي" كنقطة بحثية محددة سواء من حيث الموضوع أو من حيث القضيـــة مجال التطبيق).

ومما تقدم يتضح تطور الدراسات المصرية سواء الخاصة بالعمود الصحفي أو الخاصة بالوظائف في اتجاه التخصص الدقيق الذي يواكبه استخدام الأسلوب الرأســي المتعمق سواء في التحليل أو العرض، بينما حققت الدراسات الأجنبية -بحكم تاريخـها الأطول وإمكانياتها الأكثر وارتباطها بمجتمعات صناعية متقدمة وقوية -هذا التطـــور منذ فترة بعيدة (الستينات مثال للدراسة المعروضة).

ورغم هذا التطور في دراسات العمود الصحفي المصرية ، إلا أنهـــا بحكـــم حداثتها جاءت كدراسات عامة لم تتعمق في دراسة بُعد واحد من أبعـــاد المضمـــون (التفكير) أو بُعد واحد من الأبعاد الفنية لكتابته (التعبير) حيث اهتمـــت في البدايـــة بالمسح التاريخي للعمود -كما هو الحال في دراسة كريمة عبـــد الـــرازق ثم بتحليـــل مضمون العمود في فترات غير معاصرة بهدف تحديد اتجاهاته من القضايا والأحـــداث -كما هو الحال في دراسة السيد عفيفي- ثم اهتمت بعد ذلك بـــالوصف التحليلـــي

الكمي والكيفي لمضمون العمود وفنية كتابته في فترة حديثة بهدف التوصل إلى مدى التزام العمود بالأسس العلمية في تحريره وكتابته (فكراً وتعبيراً).

أما على صعيد دراسة الوظائف باعتبارها بُعداً من أبعاد المضمون ، فإن معظم دراسات الصحافة لا تزال تهتم بالمجال الذي تعمل فيه الوظائف (السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، الديني ، الزراعي ، البيئي .. إلخ) حيث تتعرض هذه الدراسات إلى موضوعات تتعلق بدور أو موقف أو اتجاه أو مسئولية أو معالجة أو وظيفة الصحافة أو الإعلام من قضايا أو فترات ترتبطان بهذه المجالات ، بينما لم تهتم هذه الدراسات بأبعاد الوظيفة نفسها في إطار تداخلها المنطقي بفئات أخرى من فئات المضمون ، فضلا عن ندرة الدراسات الإعلامية عموما التي أشارت صراحة في عناوينها إلى كلمة "وظيفة أو وظائف" ، حيث لم ترد الكلمة في الدراسات الصحفية على وجه التحديد إلا على عنوان دراسة صحفية واحدة – كما هو الحال في دراسة عزه عبد العزيز– وحتى الدراسات القليلة التي تعرضت لدراسة الوظائف صراحة جاءت كدراسات عامة ونظرية لم تختص بالصحافة وحدها ، وإنما عممت الوظائف على مستوى وسائل الإعلام ، فضلاً عن افتقادها لأطر تطبيقية واعتمادها نظريا على أطر وتصنيفات غربية.

وبقي المجال مفتوحا – سواء على مستوى كل وسيلة إعلامية على حدة أو على مستوى كل شكل من أشكال التحرير الصحفي – للاهتمام بدراسة الوظائف دراسة متعمقة سواء تم ارتباطها بفترة زمنية محددة أو بقضية معينة خلال فترة زمنية أيضاً ، ومع تطور البحوث الصحفية نحو الاتجاه الرأسي المتعمق واختلاف وتنوع وظائف الصحافة وفقاً لمتغيرات عديدة (تعدد المرحلة التاريخية ، واختلاف درجة التقدم الحضاري ، واختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة) (٢٨) أصبح من الطبيعي إمكانية دراسة وظيفة واحدة من وظائف الصحافة في بحث واحد أو رسالة علمية واحدة حسب أبعاد مقارنتها في ظل هذه المتغيرات ، أو حسب مدى اتساع عينة الدراسة سواء كانت عينة زمنية أو عينة الصحف أو عينة المادة الصحفية.(٢٩)

مشكلة الدراسة :

تتبلور المشكلة البحثية من ثلاث مستويات (منهجي ، نظري ، تطبيقي) :

- يرى المستوى المنهجي أن هناك استمرارية لأهمية البحوث الوظيفية في دراسات الدول المتقدمة(٣٠) يقابلها فراغ أو نقص كبير لهذه النوعية من البحوث في الدراسات المصرية ، وأن هناك رؤية منهجية متأصلة في الدراسات الأمريكية للعمود الصحفي تركز على دراسة بعد محدد أو نقطة بحثية محددة بشكل متعمق يقابلها بدايه تطور في الدراسات المصرية نحو هذا التوجه المنهجي ، مما يعكس فراغا يحتاج في تغطيته إلى دراسات المدخل الوظيفي ليس لفن العمود الصحفي فحسب ، بل لفنون التحرير الصحفي بشكل عام.

ويرى المستوى النظري أن الوظيفة الرئيسية للعمود الصحفي هي توجيه الرأي العام(٣١) وخاصة في القضايا المهمة التي ينقسم المجتمع حولها وتؤثر في مستقبله كقضية الخصخصة مثلا.

ويعتمد المستوى التطبيقي على ما توصلت إليه الدراسة الأولية (٣٢) من اهتمام بعض الأعمدة بقضية الخصخصة ، وتضاؤل اهتمام البعض الآخر ، وغيابها برمتها من اهتمامات أعمدة أخرى وبتكامل المستويات الثلاثة تتبلور مشكلة البحث ليس فقط في مدى قيام العمود الصحفي بوظيفته التوجيهية نحو قضية الخصخصة – باعتبارها قضية عامة وهامة – بل في البحث أيضاً عن العوامل التي تفسر تفاوت اهتمامات الكتاب بالقضية واختلاف الاتجاهات نحوها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في سببين : –

١. لأنها تأتي في إطار التطور الطبيعي لمنهجية الدراسات الإعلامية عموما ودراسات التحرير الصحفي خصوصاً ، حيث تنتقل من دراسة وظائف أو وظيفة واحدة للوسيلة الإعلامية إلى دراسة الوظيفة الرئيسية المناسبة لكل فن من

فنون التحرير الصحفي (الوظيفة التوجيهية للعمود مثال على ذلك) ممـــا يعتـــبر خطوة في طريق التخصص الدقيق.

٢. لأنها تربط أحد الفنون الصحفية المهمة والمُبرزة بإحدى القضايا الاستراتيجية التي تتصل بالقوى السياسية والاقتصادية من ناحية ، وتؤثر على فئات المجتمـــع من ناحية أخرى –وخاصة الشرائح الوسطى والدنيا– تأثيراً إيجابيا أو ســـلبياً عاجلاً أو آجلاً على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأخلاقيـــة ، مما يعكس تطوراً منهجياً أيضاً في الانتقال من دراسة ارتباط الصحافة أو الإعـلام بالقضايا المهمة في المجتمع إلى دراسات أكثر تخصصاً تربط فن واحد (العمود) من فنون وسيلة إعلامية واحدة (الصحافة) بهذه النوعية من القضايا الـــتي تســـتمر أهميتها مجتمعياً وإعلامياً لفترات طويلة (الخصخصة).

هدف الدراســـــة :

يتبلور الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على حجـــم وأبعـــاد الوظيفـــة التوجيهية التي قام بها العمود الصحفي نحو قضية الخصخصة ، والعوامل المؤثرة علـــى مدى اهتمام الكتاب بالقضية (طرحا ، ومناقشة ، واختلاف الاتجاهات نحوها) والـــتي تمثل الأبعاد الثلاثة للوظيفة التوجيهية.

تساؤلات الدراســـــة :

ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات :

١. إلى أي مدى قام العمود الصحفي بتغطية أبعاد وظيفته التوجيهية نحو قضيـــة الخصخصة ، وتتضمن الأبعاد:

- حجم أثارته القضية من خلال عدد مرات تناولها ، علـــى أســـاس أن تكرار التناول يعكس شكلا من أشكال التوجيه.

- مدى تغطيته لأبعاد القضية (أسبابها ، أساليبها ، مشكلاتها ، الحلول المقترحة لهذه المشكلات) على أساس أن مناقشة القضية من كل جوانبها تعكس البعد الثاني غير المباشر في عملية التوجيه .

- تحديد اتجاهه منها مع بيان مبررات هذا الاتجاه باعتباره البعد الرئيسي والمباشر في عملية التوجيه .

٢. ما نوعية مصادر المعلومات التي اعتمد عليها العمود الصحفي في مناقشته للقضية باعتبار هذا ذات صلة باتجاه الكاتب وتقييم مبرراته وبالتالي بجوهر الوظيفة التوجيهية نفسها.

٣. ما فئات المجتمع التي دافع عنها العمود الصحفي باعتبار هذا مؤشراً لتحديد اتجاه الكاتب وأحد متطلبات الوظيفة التوجيهية في الوقت ذاته.

٤. ما العوامل المؤثرة على وظيفة العمود التوجيهية نحو قضية الخصخصة (سواء في مدى الاهتمام بالقضية أو مناقشتها أو اختلاف الاتجاهات نحوها).

نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسة الوصفية التي تسعى إلى توصيف مضمون الأعمدة الصحفية محل الدراسة في ضوء مجموعة من الفئات تساعد في تحديد أبعاد الوظيفة التوجيهية للعمود الصحفي نحو قضية الخصخصة ثم تفسير وتحليل النتائج الوصفية للمضمون من خلال مقابلات منتجي المضمون أنفسهم "كتاب العمود" بما يساهم في كشف العوامل المؤثرة على الوظيفة التوجيهية للعمود بأبعادها المختلفة.

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح "مسح المضمون" الذي يسمح بحصر وتحديد مضمون الأعمدة الصحفية التي تناولت قضية الخصخصة

وتحليلها كمياً وكيفياً بما يساهم في تحديد الوظائف التي قام بها العمود والعوامل المؤثرة عليه بخصوص هذه القضية.

أسباب التحليل :

تعتمد الدراسة على التحليل الكمي الكيفي الوظيفي الرأسي الأفقي المقلون ، كمي من خلال التكرار والنسبة المئوية لتحديد حجم الوظيفة التوجيهية التي قام بها العمود في قضية الخصخصة ، كيفي لمعرفة العوامل المفسرة لتباين اهتمامات الأعمدة واختلاف اتجاهاتها من القضية وذلك من خلال الاستشهاد بالنصوص ومقابلات كتاب العمود أنفسهم ، وظيفي من خلال تكييف فئات التحليل واستخدامها على مستوى التحليل أو التوصيف أو التفسير بشكل يعكس أو يحقق هدف الدراسة (تحديد الوظيفة التوجيهية التي يعكسها المضمون بأبعادها المختلفة المتمثلة في كل فئات التحليل) ، رأسي من خلال عرض نتائج التحليل لكل عمود على حدة مراعاة لتداخل الأفكار وضماناً لتكاملها وتجنباً لتجزئتها ، حيث كشفت الدراسة الأولية عن تداخل فئات التحليل بحيث يتعذر تقييم الكاتب في كل فئة بمعزل عن الفئات الأخرى(٣٣) ، أفقي مقارن في عرض ومناقشة النتائج العامة تمشياً مع ضرورة استخلاص التعميمات المشتركة والمتباينة بين الكتاب أو الأعمدة في كل فئة من الفئات ولا يتحقق ذلك إلا بإجراء المقارنات بينها لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف أو الالتقاء والتناقض .

أدوات جمع البيانات :

تعتمد الدراسة بشكل أساسي في جمع المعلومات والبيانات على أداتي "استمارة تحليل المضمون" و "المقابلة" .. استمارة التحليل لتوصيف مضمون الأعمدة الصحفية محل الدراسة بهدف الكشف عن الوظائف التوجيهية التي يعكسها هذا المضمون نحو قضية الخصخصة ، والمقابلة لتفسير نتائج المضمون بهدف معرفة العوامل المؤثرة على اتجاهات الكاتب ومدى اهتمامه بالقضية.

مجتمع الدراسة واختيار العينة :

يتحدد مجتمع الدراسة بالأعمدة العامة في صحف الأهرام والجمهورية والوفد والأهالي خلال الفترة من يناير ١٩٩٣ وحتى يونيو ١٩٩٧ ، وفيما يلي تحديداً لأبعاد العينة وأسس اختيارها: -

عينة الصحف :

تتحدد عينة الصحف بجريدتين من الصحف القومية "الأهرام والجمهورية" وجريدتين من الصحف الحزبية "الوفد والأهالي" وذلك لتمثيل الاتجاهات الصحفية والسياسية المختلفة ، حيث تمثل الأهرام والجمهورية التيار الرسمي مع اختلاف توجهات الأعمدة داخلهما ، وتمثل الوفد التيار الليبرالي ، وتمثل الأهالي التيار اليساري القومي ، ولم يتمكن الباحث من اختيار جريدة الشعب التي تمثل التيار الديني لأنها تفتقد خلال الفترة الزمنية للدراسة معالم ثابتة لفن العمود الصحفي(٣٤).

العينة الزمنية :

تتحدد الفترة الزمنية للدراسة من يناير ١٩٩٣ إلى يونيو ١٩٩٧ لاعتبارين : -

١. أن بداية هذه الفترة تمثل البداية الحقيقية للخصخصة بمفهومها الشامل والحقيقي الذي يتضمن خصخصة الإدارة والملكية معاً ، حيث كان المفهوم السائد قبل هذه الفترة مقتصراً على هيكلة إدارة شركات القطاع العام التي سميت بقطاع الأعمال وفقا للقانون ٢٠٣ في ١٩٩١ مع بقاء ملكيتها للدولة وإتاحتها فرصة في حرية الإدارة.

٢. تمثل هذه الفترة الخطة الخمسية الثالثة التي تحتل فيها الخصخصة كسياسة وأسلوب للإصلاح الاقتصادي اهتماما بالغا من قبل الدولة بأجهزتها المختلفة.

عينة الأعمدة :

وتتم على مرحلتين .. اختيار نوعية الأعمدة العامة أولاً ، ثم اختيار عينة من هذه الأعمدة ثانيا . أما عن أسباب اختيار الأعمدة العامة واستبعاد الأعمدة المتخصصة فهي :-

١. تتيح الأعمدة العامة – بحكم تنوع مجالاتها وموضوعاتها – مناقشة القضية ليس فقط من منظور اقتصادي ، ولكن من كافة أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها وهو أمر يرتبط مباشرة بجوهر الوظيفة التوجيهية ، فضلا عن أن الدراسة نفسها لا تعني بالخصخصة كقضية اقتصادية ، بل تتعامل معها كقضية مجتمعية عامة تمثل رأي عام ليس للاقتصاديين فحسب ، بل لكل فئات الرأي العام.

٢. يتمتع العمود العام بمساحة حرية أكثر من غيره من الفنون الأخرى تسمح له بالاختلاف حتى مع سياسة التحرير أحيانا ، كما تسمح له بالنقد والمناقشة الحرة وهي أمور ترتبط مباشرة بعملية التوجيه المستنير .

٣. ما توصلت إليه الدراسة الأولية من غياب العمود المتخصص من معظم الصحف المصرية وعدم وجود ملامح ثابتة له في بقية الصحف الأخرى (أسامة غيث وعبد الرحمن عقل في الأهرام ، عبد الله نصار بالجمهورية)(٣٥).

وأما عن عينة الأعمدة الخاضعة للدراسة فقد بلغت نسبتها (٥٠%) بواقع سبعة أعمدة من أربعة عشر عموداً تمثل مجتمع الدراسة ، وقد تم اختيار الأعمدة السبعة على أساس اهتمامها بموضوع الخصخصة (أيا كان حجم هذا الاهتمام) ووفقاً لهذا كشفت الدراسة الأولية عن وجود ثلاثة أنواع من الأعمدة الصحفية .. نوعية اهتمت اهتماما واضحا مع وجود تفاوت نسبي بين درجة اهتمامها (كلمة حب لمحمد الحيوان بالوفد ، مجرد رأي لصلاح منتصر بالأهرام) ، نوعية ثانية جاء اهتمامها ضعيفاً مع وجود تفاوت نسبي أيضاً في درجة اهتمامها (تأملات أمين هويدي وألفاظ ومعان لإسماعيل صبري عبد الله بالأهالي ، من قريب لسلامة أحمد سلامة بالأهرام) ونوعية ثالثة جاء اهتمامها عابراً (مواقف أنيس منصور ، خطوط فاصلة لسمير رجب) .

بينما لم تهتم بقية الأعمدة بقضية الخصخصة(٣٦) ، وبناء عليه فقد اقتصرت الدراسة على الأعمدة المذكورة التي تعرضت للموضوع بأي نسبة اهتمام مما دفع الباحث إلى استخدام أسلوب الحصر الشامل في تحليلها . كما أن الباحث في إطار تفسيره لتضاؤل إنتاج بعض الكتاب لجأ إلى كتاباتهم في فنون أخرى غير العمود – وذلك من خلال ملفاتهم بأرشيف جريدة الأهرام – وتبين أن لإسماعيل صبري وأمين هويدي إنتاج في فن المقال والحوار –كما يتضح فيما بعد– بينما لم يجد الباحث أي إنتاج آخر لبقية الكتاب خارج أعمدتهم وقد استخدم الباحث أحيانا اسم الكاتب كبديل لاسم العمود وخاصة في عرض النتائج العامة التي تقوم على المقارنات ، حيث يتطلب الأمر مزيداً من الوضوح الذي يناسبه اسم الكاتب باعتباره أكثر شهرة من اسم العمود.

وحدة التحليل والقياس :

وقد اعتمدت الدراسة على العمود الصحفي كوحدة تحليل وفي إطارها اختيرت الفكرة كوحدة قياس نظراً لتضمن العمود الواحد أكثر من فكرة ترتبط بفئات التحليل.

فئات التحليل :

وتضمنت فئات التحليل التي تم تحديدها من الدراسة الأولية ومجموعة المراجع الاقتصادية ما يلي(٣٧):

١. أسباب ودوافع الخصخصة وتشمل أسباب محلية تعكس التدهور الاقتصادي بشكل عام مثل إخفاق سياسة القطاع العام ، وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار في الدعم ، عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وعزوف الاستثمارات في الداخل وهروبها إلى الخارج ، وانخفاض معدل أداء العامل والإنتاجية .. وأسباب دولية تشمل .. ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والاتجاه الدولي المتزايد نحو الخصخصة وسقوط الشيوعية(٣٨).

٢. أساليب الخصخصة وتشمل .. بيع كلي : السماح للمستثمر بشراء أي شركة وبأي نسبة ، بيع جزئي : (السماح ببيع أقل من نصف الشركة فقط) ، إعطاء أولوية للمستثمر المصري ، مساواة المستثمر الأجنبي بالمستثمر المصري ، الاعتدال والتدرج في البيع ، السرعة والتسرع في البيع بدون ضوابط ولأي مستثمر ، حظر بيع الصناعات الأساسية للمستثمر المصري والأجنبي(٣٩) .

٣. الأساليب البديلة للخصخصة وتتعلق بالمعارضين لها وتشمل .. بقاء القطاع العام ملك للدولة والاهتمام بإصلاحه ، تأجير إمكانات الشركات للمصريين أو الأجانب ، إعطاء فرصة زمنية لتحسين أوضاع الشركات الخاسرة.(٤٠).

٤. مشكلات الخصخصة وتشمل .. تقييم أصول الشركات وتسعيرها ، العمالة الزائدة بالشركات المباعة ، تأثر الفقراء ومحدودي الدخل ، حدود البيع والاستثمار للأجانب ، المديونية القائمة لبعض الشركات ، قدرة القطاع الخاص على تحقيق أهداف التنمية ، ملاءمة الدستور والمناخ العام لانطلاقة القطاع الخاص ، خصخصة المجالات الأخرى (الإسكان ، التعليم ، الإعلام ، العلاج .. إلخ) مدى دستورية البيع ، صورة القطاع الخاص عند الجمهور.(٤١)

٥. الحلول المقترحة وتشمل : تقييم صادق لأصول الشركات وتسعيرها ، التغريب التحويلي للفائض من العمالة ، تحمل الدولة لدورها الاجتماعي في مساندة الفقراء ، دعم الدولة لبعض أنشطة القطاع الخاص ، تشجيع الاستثمار وتقديم التيسيرات له ، الدعم التشريعي للقطاع الخاص المصري في مواجهة الأجنبي ، إعادة هيكلة الشركات المديونة ، مراقبة الحكومة للقطاع الخاص ، إلغاء الرقابة على القطاع الخاص ، تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، قوانين ضد الاحتكار والمنافسة غير الشريفة وتنظيم البيع للأجانب ، المطالبة بتعديل الدستور أو إجراء استفتاء شعبي(٤٢).

٦. فئة اتجاه العمود وأسانيده وتشمل :

١/٦ – اتجاه مؤيد بلا تحفظات : وهو الذي لا يرى في الخصخصة أية سلبيات ، ومؤشرات هذا الاتجاه تستند إلى أن الخصخصة تقود إلى الإيجابيات التالية : رفع معدل النمو الاقتصادي بشكل عام ، تحسن مستوى معيشة الأفراد ، توفير فرص عمل للشباب ، المساعدة في إصلاح الجهاز الإداري ، تحرير الاقتصاد المصري من سيطرة القطاع العام ، إحداث إصلاح تشريعي للاقتصاد المصري ، حل مشكلة الديون للشركات المتعثرة ، تزايد فرص مشاركة الأفراد في صنع السياسة الاقتصادية ، تزايد فرص مشاركة الأفراد في تملك أسهم الشركات ، خلق جو من المنافسة يعود بالنفع على المواطن(٤٣) .

٢/٦ – اتجاه معارض : وهو الذي لا يرى في الخصخصة أية إيجابيات ، ومؤشرات هذا الاتجاه تستند إلى أن الخصخصة تقود إلى السلبيات التالية : مزيد من الفقر للطبقات المتوسطة ، عدم ملاءمة الخصخصة مع طبيعة الاقتصاد المصري ، عرقلة التنمية وإضعاف الاقتصاد الوطني ، ضعف الصناعة الوطنية أو تدهورها ، سيطرة رأس المال الخاص على الحكم ، تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ، تعميق سياسة الاحتكار ، إلغاء الدعم المخصص للفقراء دون تعويض لهم، ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ، تزايد البطالة نتيجة التخلص من العمالة الزائدة ، بيع الشركات بأسعار مخفضة ، عدم اتساق الخصخصة مع ظروف المجتمع وفرضها من هيئات دولية ، تأثيرها على قيم وأخلاقيات المجتمع بالسلب(٤٤).

٣/٦ – اتجاه مؤيد بتحفظات : وهو الذي يرهن إيجابيات الخصخصة ببعض الشروط مثل .. الحرية السياسية تمشياً مع الحرية الاقتصادية ، خصخصة الاقتصاد تمشياً مع خصخصة الإعلام ، رقابة فعالة من جانب الدولة ، التأكد من قدرة المشتري على الاستثمار والتوسع في المشروع ، أن يكون البيع نقداً وعلانية وتتم إجراءاته بشفافية كاملة ، استخدام حصيلة البيع في الاستثمار ، دور للقطاع الخاص في توفير فرص العمل ، عدم تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر.

٧. فئة مصدر العمود وتشمل : مسئول ، متخصص وخبير سواء برسائل أو النقل عنه، مؤتمرات وندوات ، صحف ومجلات عربية وأجنبية ، إذاعات عربية

وأجنبية ، الدين ، القراء ، الثقافة الذاتية ، كتب ودراسات ، تقارير اقتصادية وسياسية محلية ودولية ، الواقع ، التاريخ ، الوثائق.

٨. فئة الجمهور الذي يدافع الكاتب عنه وتشمل : المجتمع ككل عدا الطبقة الوسطى ، الطبقات الشعبية والدنيا ، الحكومة ، رجال الأعمال المصريين ، رجال الأعمال المصريين والأجانب على السواء .

إجراءات الصدق والثبات :

اعتمد الباحث في صدق الاستمارة على تعريف فئات التحليل من خلال تحديد المقصود بكل فئة رئيسية بمجموعة فئات فرعية ، فضلاً عن تحكيم استمارة التحليل من خلال عرضها على مجموعة من الأساتذة والخبراء في مجال الإعلام والاقتصاد والاجتماع(٤٥).

بينما اعتمد الباحث في إجراءات الثبات على طريقتين :

- قيام محللين آخرين(٤٦) باستخدام نفس الاستمارة في تحليل نفس عينة المضمون التي قام الباحث بتحليلها في الاختبار الأولى وتبين أن هناك اتساقا في النتائج بنسبة (٩٥%) .

- قيام الباحث نفسه باختبار الاستمارة مرة ثانية بعد ثلاثة أسابيع من الاختبار الأول ، وتبين أ، هناك اتساقا في النتائج بنسبة (٩٨%) .

وفيما يلي عرضاً لنتائج التحليل :

أولاً : عمود "كلمة حب" :

جاء محمد الحيوان في عموده "كلمة حب" بجريدة الوفد أكثر كتاب العمود قياما بالوظيفة التوجيهية نحو الخصخصة ، غير أن هذا التوجيه –كما سيتضح فيما بعد– لم يكن لصالح المجتمع ولا الحكومة بقدر ما كان لصالح القطاع الخاص فقط.

أما دوره الكبير في إثارة القضية على نطاق واسع فيتضح من خلال عدد المرات التي تناول فيها موضوع الخصخصة والتي بلغت نسبتها (٧٩ر٧%) من مجمل ما تناولته أعمدة الدراسة ككل كما يشير الجدول رقم (١) أعطى فيها الأولوية القصوى للمقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص فأظهر القطاع العام بلا أي إيجابيات أو مزايا ، وقدم القطاع الخاص بلا أي سلبيات أو عيوب، كما ركز على انتقاد الحكومة ، سواء في أسلوبها في بيع القطاع العام ، فاتهمها بالتردد وعدم الإخلاص وحرصها على عدم البيع لأن القطاع العام مصدر إفادة كبيرة لها، أو في أسلوب تعاملها مع القطاع الخاص لأنها تضع أمامه العراقيل والأعباء ، وتبني محمد الحيوان اتجاهاً غريباً في الخصخصة لا يقتصر فقط على تأييدها بل ذهب إلى حد المناداة بإلغاء دور الدولة والأجهزة الرقابية في الإشراف على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ، بل وطالب الحكومة بأن تكون في خدمة رجال الأعمال والمستثمرين دون ضوابط ، ولم يرد مطلقاً في اهتمامات محمد الحيوان مشكلات العاملين في الشركات المباعة أو تأثر قطاعات كبيرة من محدودي الدخل أو تقييم أصول الشركات وتسعيرها أو إطلاق الملكية للأجانب ، بل على العكس من ذلك فقد طالب بخصخصة التعليم وإلغاء المجانية فيه ، وخصخصة الإسكان وإلغاء إسكان الدولة التى تقدم للشاب وخصخصة العلاج وإلغاء التأمين الصحي، وخصخصة مصر للطيران وقناة السويس ، وخصخصة الإعلام وعدم تدخل الدولة في الإشراف عليه ، وهو بذلك لم يهتم بمصالح أي فئة من المجتمع سوى فئة رجال الأعمال مصريين كانوا أم أجانب . ويتضح هذا كله من الجدول رقم (٢) الخاص به.

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن محمد الحيوان ناقش القضية من كل جوانبها (الأسباب والأساليب والمشكلات والحلول المقترحة) وتبنى فيها موقفاً واضحاً -أيا كان هذا الموقف- وبالتالي فقد كان له الدور الأكبر بين كتاب العمود في إثارة القضية على أوسع نطاق ولكنه كان أكثرهم حجبا للجوانب السلبية للخصخصة وأكثرهم تحيزاً لمصالح رجال الأعمال وتجاهلاً لمصالح الطبقات الشعبية والوسطى وحتى مصالح الحكومة والمجتمع بشكل عام لأنه يرى في خدمة رجال الأعمال مصلحة للجميع .

غير أن دوره في المناقشة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بدوره في تكوين الآراء ، حيث يتحدد اتجاهه من تناوله لأسلوب الحكومة في الخصخصة وكلاهما يكشف نوعية الجمهور الذي يدافع عن مصالحه محمد الحيوان ... ففي تناوله لأسباب الخصخصة ركز على فشل القطاع العام أكثر من مزايا القطاع الخاص والوضع الدولي وجاءت الأسباب عنده بالترتيب : إخفاق سياسة القطاع العام بنسبة (٥٠%) ، انخفاض معدل الإنتاجية وأداء العامل بنسبة (٢٥%) ، عجز الموازنة العامة بنسبة (١٧,٣٠%) ضغوط البنك الدولي ومطالبته بالتخلص من القطاع العام بنسبة (٧,٦٩%) ، فالقطاع الخاص عنده ينجح دائماً ويفشل القطاع العام على طول الخط ، لأن القطاع العام مال سايب ليس له صاحب والمسئول عن البيع والتصدير لا يهمه إذا نجح أو فشل، وأسعاره أعلى لأن التكلفة أكثر نتيجة لكثرة الموظفين والسفريات والمكافآت والعمولات أيضاً ، ونوايا الربح والنجاح عند القطاع العام غير موجودة لأن الكراسي مضمونة ولا حساب ولا رقابة ولا حتى عتاب ولا ملامه ، حتى مشروعات القطاع العام في مصر يذهب أقل من نصف ميزانيتها للمعدات والمباني ومعظم الاعتمادات تذهب إلى جهات الإشراف(٤٧) ، وفي مصر يبني القطاع الخاص مصنعه في شهور محدودة حتى يبدأ الإنتاج بسرعة ويعوض ما أنفقه ، أما مصنع القطاع العام فإنه يحتاج إلى أعوام حتى يبدأ الإنتاج ، كما أن قسم الآلات والإنتاج هو أول ما يبنى في مصنع القطاع الخاص ثم يبني المدير مكتبه بعد ذلك ، أما في القطاع العام فإن المدير يبني الإدارة أولاً ويعين السكرتارية ويشتري السيارات ويقيم الحفلات قبل أن يوضع طوبة في قسم الإنتاج(٤٨) ويطالب البنك الدولي بالتخلص من القطاع العام والظروف الاقتصادية تفرض ذلك أيضاً لأن القطاع العام يخسر على حساب الميزانية والوضع في البنوك يحتم تصفية ديون القطاع العام وظروف العالم كله تؤكد أن القطاع العام لم يعد له مكان على خريطة الاقتصاد(٤٩) ، وحتى الدول العربية سبقتنا في توسيع نطاق ملكية القطاع الخاص كالسعودية والبحرين والإمارات(٥٠) .

وفي مجال تناوله لأسلوب الحكومة في الخصخصة وتحديد موقفه ، والجمهور الذي يدافع عنه يقول : إن بيع القطاع العام سهل إذا صدقت نوايا الحكومة واقترح

أن نبدأ بالأسهل ثم الأصعب وانتقد الكاتب بطء بيع المشروعات بالمحافظات لأن المحليات لها مصلحة في ذلك ومن الخطأ محاولة إصلاح الشركات قبل بيعها لأن هذا مستحيل نظراً لإغراق الشركات في ديونها(٥١) والحكومة بشهادة البنك الدولي فشلت في الإصلاح الاقتصادي لأنها لم تخفض إنفاقها السفيه حيث لم تستطع أن تربط الأحزمة على كروش الكبار ولا تفرض عليهم أي نوع من التقشف(٥٢) ، وهي تنفق على الأبهة أكثر مما تنفق على التعليم ، وتنفق على غسيل مخ الشعب بالإعلام الحكومي أكثر مما تنفق على إسكان الفقراء.(٥٣) ومن هنا كان تنبيه لأسلوب التسرع في البيع بنسبة (١٠٠%) كما هو موضح بالجدول الخاص به .

ويتضح اتجاه الكاتب المؤيد للخصخصة بلا أي تحفظات من قوله "إن الخصخصة تؤدي إلى تقدم اقتصادي سريع وتصحيح أوضاع الميزانية وإلى المنافسة لمصلحة المستهلك والمواطن ، والقطاع الخاص يقدم السلعة بتسهيلات حتى المنزل وبسعر أرخص وجودة أعلى وتسهيلات دفع ويحدث العكس في القطاع العام (٥٤) وعلى الدولة أن تدرك أن القطاع الخاص أقدر على قيادة المعركة ويجب أن تكون أجهزة الدولة في خدمته ولا يعيب رئيس الوزراء أن يتدخل في صفقة لصالح شركة مصرية وأن تضم الوفود الرسمية عدداً من رجال الأعمال وأن تكون السفارات في خدمتهم (٥٥) ، ولكن الحكومة لا تفعل ذلك وتكتفي بتشجيع القطاع الخاص باللسان فقط(٥٦)، وهي التي تروج بأن بيع القطاع العام سيؤدي إلى تسريح العمال وزيادة البطالة لأنها لا تنوي حقيقة بيع القطاع العام لأنه مصدر قوتها وتتحكم في الأرزاق عن طريقه وتوزعه على حلفائها لضمان الولاء والسيطرة والتأثير على الصوت الانتخابي ، فالحكومة يمكن أن تخرج عمال القطاع العام لاستقبال ضيف ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك مع القطاع الخاص ، ولذلك فإن كل الاغراءات التي تقدمها الحكومة لا تصلح لجذب الاستثمار إلا بإطلاق الحريات العامة وخاصة الحرية السياسية والاعتراف بالقطاع الخاص منقذاً لمصر(٥٧) .ومن الجدول رقم (٢) الخاص بالكاتب يتضح نسبة تأييده للخصخصة (١٠٠%) كما يتضح التفاوت النسبي بين أسباب التأييد ، حيث يستند الكاتب إلى رفع الخصخصة لمعدل النمو الاقتصادي بشكل سريع بنسبة (٥٣,٨٤%) وإلى خلقها جو من

المنافسة يعود علي المواطن بالنفع بنسبة (٣٠,٧٦%) ثم إلى إحداث إصلاح تشريعي لصالح الخصخصة بنسبة (١٥,٣٨%) .

وحين يتعرض الكاتب للمشكلات التي تواجه الخصخصة يتضح منها أيضاً اتجاهه ونوعية الجمهور الذي يدافع عنه ، فهو يرى أن الحكومة تزيد الأعباء على القطاع الخاص من رسوم الدمغة والقيد والرهن وشطب الرهن وفحص الواردات وضريبة المبيعات ورغم ذلك فإن نوايا القطاع الخاص طيبة ولكن الحكومة فقط تفكر في جباية الرسوم والضرائب(٥٨).

وحينما ينتقل محمد الحيوان إلى مشكلة أخرى تتعلق بالاستثمار ومدى ملاءمة المناخ العام له ، يعتمد على تقرير البنك الدولي الذي يرى أن مصر من الدول الطاردة للاستثمار لأن السوق غير مستقر والقرارات والقوانين التي تحكمه كثيرة(٥٩) ، ثم يرجع ضعف الاستثمار وعدم عودة الأموال الهاربة إلى الصورة السيئة التي يقدمها الإعلام عن الأغنياء والموظفين الذين يشرفون على الاقتصاد في مصر ، حيث أصبح الثراء مرادفاً للسرقة والنصب ولا يمكن للاستثمار الأجنبي أن يقدم على بلد يهرب منها رجال أعمالها(٦٠) ، ويتعرض إلى مشكلات أخرى تتعلق بخصخصة الإسكان والعلاج والإعلام ، فيعرض لاستغلال الحكومة في تسليمها الشقق دون مرافق ويرى أن عدم خصخصة الإعلام أمر لا يتفق مع المنطق ويتعارض مع كل ما يجري على مستوى العالم من فتح الأبواب لبيع الصحف بدلاً من احتكارها في أيدي الحزب الحاكم لأن القطاع الخاص سوف يقول الحقيقة ، بينما يقول الإعلام الحكومي فقط ما تراه الحكومة (٦١) أما التفاوت النسبي في اهتمام الكاتب بهذه المشكلات فيتضح من الجدول الخاص به : أن عدم ملاءمة المناخ العام لانطلاقة القطاع الخاص والاستثمار هي المشكلة الأولى بنسبة (٤٥,٨٣%) تليها تأخر أو رفض الدولة لخصخصة المجالات الأخرى بنسبة (٢٩,١٦%) ثم الصورة المشوهة للقطاع الخاص عند الجمهور بنسبة (٢٥%).

ويقترح محمد الحيوان بعض الحلول للعقبات التي تواجه الخصخصة من أهمها ... إلغاء الأجهزة الرقابية التي تصيب القطاع الخاص بالرعب ، وذلك بنسبة

(٥٣,٨٤%) ثم دعم الدولة للقطاع الخاص بنسبة (٤٦,١٥%) وذلك بأن يكون للقطاع الخاص إعلامه الذي يدافع عنه وأن يكون حراً في انضمامه لحزب معارض مع ضرورة إلغاء حالة الطوارئ وإصلاح المناخ التشريعي(٦٢) ، ولم يقدم الكاتب أية حلول تتعلق بمصالح العمال ومحدودي الدخل والاقتصاد القومي وعملية التنمية ، ولكنه فقط طالب بحق الإضراب لأن العامل قد يُعرّض للتعسف أو تخفيض الأجور من صاحب العمل(٦٣).

وقد اعتمد محمد الحيوان في مصادر معلوماته على ما يحدث في الواقع بنسبة (٤٤,٥٧%) وما تنشره الصحف وخاصة صحف المعارضة بنسبة (٣٤,٩٣%) وعلى ثقافته الذاتية بنسبة (١٣,٢٥%) وبعض تقارير البنك الدولي بنسبة (٧,٢٢%).

وفي محاولة من الباحث لتفسير الاهتمام المتزايد لمحمد الحيوان بموضوع الخصخصة وسر انحيازه المبالغ فيه لفكرة القطاع الخاص وتبنيه أسلوباً مغالياً في الدفاع عن الخصخصة قائم على رفض أي ضوابط أو تدخل من جانب الدولة سواء لحماية نفسها أو حماية مصالح الشعب ، توصل الباحث إلى ما يلي : -

أن هناك ثلاثة عوامل وراء قدرته في تناول الموضوع وهي(٦٤):

١. الفترة التي عمل فيها محمد الحيوان "١٩٥٧ - ١٩٦١" مندوبا للصناعات والبترول ونقابات العمال بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

٢. عمله أيضا مندوبا لجريدة الجمهورية في قطاع الصناعة في الفترة (١٩٦١ - ١٩٦٤) فعاش مع القطاع العام كل مشاكله.

٣. تقديمه صفحة أسبوعية بعنوان "الإنتاج والمجتمع" في جريدة الجمهورية في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٧١) أما رفضه للقطاع العام وانحيازه للقطاع الخاص فقد بدأ مع مناسبة مرور عام على التأميم بدافع الكشف عن السفه في إنفاق القطاع العام وكان ذلك موضوع أول تحقيق ينتقد التأميم وصدر وقتها بيان يدين كل من يتعرض للقطاع العام ، ثم تناول محمد الحيوان بشكل غير مباشر قضية الحرية

الطبيعية للناس في التصرف الاقتصادي والسلوك الاستهلاكي واستخدم الكتابة الرمزية في فساد القطاع العام وحرية الاقتصاد ، ومع بداية تولي السادات حكم مصر "١٩٧١ – ١٩٧٣" كان محمد الحيوان أول من سعى إلى تسليط الضوء على بداية فكرة الانفتاح الاقتصادي من خلال حواراته مع بعض الوزراء الذين كان لديهم اتجاه نحو الانفتاح ، وقدم تحقيقاً يدعو إلى تحرير المشروعات الصغيرة المرتبطة بالجمهور كالسينما ومحطة البنزين وغيرها ولكن رئيس التحرير رفض نشر ذلك التحقيق باعتباره حلماً لن يتحقق ، وحينما ظهرت مشاكل القطاع العام والحاجة إلى الانفتاح الاقتصادي بعد ١٩٧٤ استمر محمد الحيوان في الدعوة إلى تبني القطاع الخاص ، وعندما بدأت الحكومة في بيع القطاع العام عام ١٩٩١ طالب ببيع المشروعات الصغيرة ثم الكبيرة(٦٥) . وعن أسلوبه المغالى فيه في تبني الخصخصة أكد محمد الحيوان ما توصلت إليه الدراسة التحليلية من ضرورة السرعة في تطبيق الخصخصة دون تدخل من الدولة أو مراعاة للآثار الاجتماعية ويستند في ذلك إلى(٦٦)

١. أنه ليست هناك محاذير من سرعة الخصخصة لو أن المناخ السياسي مناسب والبرلمان حر وأعمال المصادرة والحراسة ملغاة ، ولكن الحكومة غير جادة في بيع القطاع العام لأنها تعلم أن "من يملك يحكم أو يشارك في الحكم" ولذلك فهي تسعى إلى تحرير الاقتصاد ولا تحرر السياسة ابتداءً من اختيار رئيس الجمهورية وحتى المجالس المحلية في القرى والمراكز.

٢. أن الحرية السياسية والتشريعية واستقلال القضاء تخلق نوعاً من التوازن بين رجال الأعمال والعمال وتعطي نقابات العمال قوة في الدفاع عن مصالح أعضائها ولكن الحكومة لا تريد ذلك إلا للنقابات التي تحالفها.

٣. إن فساد بعض رجال العمال واستغلال النفوذ وتنامي الثروات بسرعة يعود إلى طبيعة الاستثمار في سوق مغلق "كالمجتمع المصري" ولذلك فإن هذه الأخطاء قد تستمر ولكن السوق بعد فترة معينة يقوم بإصلاح نفسه ، فإذا قام أحد المستثمرين باحتكار سلعة ما فسوف يشاركه آخرون بعد فترة وبذلك

يُلغى الاحتكار ، كما أن وجود حرية الصحافة -نتيجة للحرية السياسية والتشريعية- سوف يساهم في كشف الفساد وتقليله.

وهذه الاعتبارات الثلاثة التي يستند إليها محمد الحيوان في تبرير أسلوبه في الخصخصة تؤكد من جديد افتقاده للموضوعية والصالح العام وتبنيه وجهة نظر متحيزة منذ البداية تجعله لا يتسق في الأدلة التي استند عليها .. فكيف تسعى الحكومة "لتحرير الاقتصاد" وفي الوقت نفسه هي "غير جادة في بيع القطاع العام؟" وكيف يمكن تطبيق الخصخصة بسرعة وبلا ضوابط في ظل الاعتراف بالمجتمع المصري "كسوق مغلق" قابل لانحراف القطاع الخاص؟ وهل توجد نظرية أو مبدأ اقتصادي يلائم الدول الفقيرة ويقوم على تقبل الفساد والاستغلال فترة غير معلومة بحجة إصلاح غير مضمون وتحكمه عوامل أخرى؟ .

ثانيا : عمود "مجرد رأي" :

يحتل صلاح منتصر في عمود "مجرد رأي" الموقع الثاني في ترتيب أعمدة الدراسة من حيث اهتمامه بقضية الخصخصة ، حيث بلغت نسبة تناوله لها خلال فترة الدراسة (١٩,١٠%) من مجمل ما تناولته أعمدة الدراسة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (١) الخاص بترتيب الأعمدة من حيث أكثرها تناولاً لقضية الخصخصة ، ومن هنا كان دوره في إثارة القضية على نطاق واسع من خلال المرات الكثيرة نسبياً التي تناولت الموضوع .. كما كان له دور في مناقشة القضية حيث تعرض لدوافع الخصخصة محلياً ودولياً وقدم تصوراً لأساليب بيع القطاع العام وطرح بعض المشكلات التي تواجه عملية الخصخصة واقترح حلولاً لهذه المشكلات . وقد كان له دور أيضاً في مساعدة القراء لتكوين آرائهم حيث تبنى موقفاً مؤيداً للخصخصة تحيز فيه لصالح رجال الأعمال على حساب فئات المجتمع الأخرى .. وفيما يلي توضيحاً لذلك وفقا للجدول رقم (٣) الخاص بصلاح منتصر:

- بالنسبة لدوره في مناقشة القضية فقد تعرض لأسباب الخصخصة وركز على إخفاق سياسة القطاع العام بنسبة (٤٠%) من مجمل الأسباب ثم عزوف

الاستثمارات في الداخل وهروبها إلى الخارج بنسبة (٢٠%) وانخفاض معدل أداء العامل والإنتاجية بنسبة (١٣,٩٣%) ثم العجز الذي حدث في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات بنسبة (٦,٦٦%) لكل منها ثم الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخصخصة بنسبة (٦,٦٦) أيضاً ، فاقم الكاتب صورة القطاع العام بأنها غامضة ومن الصعب تحديد ما إذا كان كاسباً أم خاسراً حيث يبلغ عدد شركات القطاع العام ٣١٤ منها ٩٠ شركة خاسرة والأرباح في مجملها لا تتجاوز (٢,٤%) (٦٧).

◆ وحينما تعرض لأساليب الخصخصة "طالب بدراسة أوضاع كل شركة على حدة وبناء عليه يتم تحديد بيعها بالكامل أو جزء منها ولا تباع شركة تقدم إنتاج استراتيجي أو ذات طبيعة احتكارية ، كما لا تباع شركة تفوق أهدافها الاجتماعية أهدافها الاقتصادية ، وفيما عدا ذلك تكون احتمالات البيع الكلي أو الجزئي واردة"(٦٨). وقد أعطى صلاح منتصر أولوية للبيع الكلي وذلك بنسبة (٦٦,٦٦%) ثم حظر بيع الصناعات الأساسية للمستثمر الأجنبي والمصري بنسبة (٢٢,٢٢%) ثم البيع الجزئي بنسبة (١١,١١%). وفي طرحه لمشكلات الخصخصة ركز على قضية مدى دستورية البيع بنسبة (٦٠%) ثم خصخصة التعليم ، وحدود استثمار الأجانب بنسبة (٢٠%) لكل منها ... فقد دعا الكاتب إلى مساواة المستثمر الأجنبي بالمستثمر المصري(٦٩) ، ومن خلال رسالة لأحد أساتذة الجامعة دعا إلى خصخصة التعليم وقصر مجانيته على محو الأمية باعتبار أن الدروس الخصوصية مظهر من مظاهر الاقتناع بالخصخصة ، فضلاً عن التزاحم على الجامعة الأمريكية وكفاءة الشخصيات التي تم اختيارها في إدارة الجامعات الخاصة(٧٠) ، أما قضية مدى ملاءمة الخصخصة للدستور فقد طالب الكاتب بتعديل محدود وعاجل في جزء من المادة (٣٠) ثم سرعان ما تبنى رأياً مخالفاً لذلك يرى أن البيع ليس مخالفاً للدستور ، والمادة (٣٠) في آخرها تقول "ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية"(٧١).

♦ أما في تراجعه عن عدم دستورية البيع فقد استند إلى رأي خبيرين في القانون .. الأول هو المستشار مرزوق فكري نائب رئيس محكمة النقض سابقاً ، حيث يرى أ، المادة (٢٩) من الدستور نصت على أن الملكية ثلاثة أنواع : ملكية عامة ، ملكية تعاونية ، ملكية خاصة ، فالمتاحف والمحاكم والسجون ملكية عامة لأنها ذات منفعة عامة وهي التي عناها الدستور في المادة (٣٠) وتمتلك الدولة بعض الأشياء ملكية خاصة ويجوز لها التصرف بالبيع وغيره وهي شركات القطاع العام وبالتالي فإن بيعها ليس مخالفاً للدستور ، وأن فقرة المادة (٣٠) السابقة جاء بها خيال المشرع وقتذاك لتصوره أن هذا القطاع سيكون مصدراً لدخل كبير يمكن الدولة من تطويرها(٧٢) والثاني هو المستشار السيد الشوربجي رئيس هيئة قضايا الدولة ويرى أن قرار البيع قرار سياسي للمصلحة العامة والمحكمة الدستورية لا تختص بالطعن في القرارات السياسية ولكنها تختص بالطعن في القوانين كما أ، بيع القطاع العام لم يتم بقانون وإنما بقرار سياسي ، فضلاً عن اعتراف الدستور بالقطاع الخاص ولذلك فإن الخصخصة ليست مخالفة للدستور(٧٣) ، ويقتنع الكاتب برأي هذين الخبيرين إلى حد التساؤل :هل من معارض؟

♦ وفي اقتراحاته لمواجهة مشكلات الخصخصة طالب الكاتب بتشجيع القطاع الخاص والاستثمار وإلغاء الرسوم والضرائب في مشروعات الصعيد وتخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود التي تعوق انطلاقة القطاع الخاص وأن تتحمل الدولة تهيئة المناخ الملائم له مثل القيام بمشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ ومحطات قوى ومشروعات عملاقة قومية تفوق إمكانات القطاع الخاص .. كما طالب في الوقت نفسه بأن يكون للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية المنشودة وأن يكون للدولة دور اجتماعي (٧٤) وقد أعطى صلاح منتصر أولوية لتشجيع الاستثمار ، ودعم الدولة للقطاع الخاص وذلك بنسبة (٤٤.٤٤%) لكل منها ، ثم دور اجتماعي وتنموي للدولة والقطاع الخاص بنسبة (١١.١١%).

- أما بالنسبة لدوره في مساعدة القراء لتكوين آرائهم في الخصخصة ، فقد تبنى صلاح منتصر موقفاً مهاجماً للقطاع العام لأنه لم يحقق أهدافه في العدالة الاجتماعية والأسعار الرخيصة وتوفير فرص العمل وقد سقطت فكرته في معظم دول العالم الشيوعي، فضلاً عن معارضته لجوهر الدين الإسلامي الذي يبيح الملكية والثراء والميراث وفي مقابل هذا تبنى موقفاً مؤيداً للخصخصة مع بعض التحفظات ، فقد طالب بإعطاء أولوية لتطبيق سياسات الخصخصة في كل الصناعات والأنشطة والتصدير مع رقابة فعالة من جانب الدولة ودور للقطاع الخاص في توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة ، وفي تأييده للخصخصة قال إن عهود سيطرة الدولة لم تثمر ، وأن النشاط الاقتصادي الخاص هو الغالب على تاريخ البشرية بوازع حب الملكية والربح (٧٥) وقد وازن صلاح منتصر في تحفظاته على تأييده للخصخصة بين رقابة فعالة من جانب الدولة ، ودور للقطاع الخاص في توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة ، حيث بلغت نسبة كل منها (٥٠%) .

- وقد اعتمد صلاح منتصر في مصادر معلوماته على رصد الواقع ، ورسائل الخبراء والمتخصصين في المقام الأول وذلك بنسبة (٢٤%) لكل منها ، ثم التاريخ والوثائق بنسبة (١٦%) لكل منها ، وثقافته الذاتية بنسبة (١٢%) ، والتقارير بنسبة (٨%) وهو بذلك يكشف عن صعوبة مجال الخصخصة كمجال للكتابة الذاتية بالنسبة لصلاح منتصر حيث لجأ إلى رسائل المتخصصين والخبراء في الاقتصاد والقانون بنسبة كبيرة كمصادر معلومات.

- وقد دافع صلاح منتصر في المقام الأول عن مصالح رجال الأعمال والمستثمرين ثم المجتمع بشكل عام وهو ما يؤكد قناعته بالخصخصة في تحقيق مكاسب للقطاع الخاص من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى غير أنه لم يتعرض مطلقاً للآثار الجانبية أو المستقبلية التي يمكن أن تنشأ من الخصخصة على الطبقات الشعبية والوسطى في المجتمع.

وفي محاولة من الباحث لتفسير الاهتمام النسبي لصلاح منتصر بموضوع الخصخصة وانحيازه للقطاع الخاص توصل إلى أن هناك ثلاثة عوامل وراء درايته بالموضوع – رغم عدم تخصصه في الاقتصاد وهي : –(٧٦)

١. تخصصه كمحرر في مجال البترول فترة طويلة "السبعينات وأوائل الثمانينات" مما دفعه إلى قراءة الموضوعات الاقتصادية بعناية ، لأن الكتابة في البترول لا يمكن أن تتم بشكل جيد إلا بفهم الاقتصاد.

٢. اهتمامه بمراجعة الموضوعات الاقتصادية خلال فترة عمله "بالدسك المركزي لجريدة الأهرام.

٣. حرصه على حضور اللقاءات الاقتصادية سواء كانت مؤتمرات أو [illegible] اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بحكم عضويته بالمجلس.

ونفى صلاح منتصر دفاعه عن مصالح رجال الأعمال مبرراً ذلك فأن فيهم الملتزم وغير الملتزم ، بينما أكد دفاعه عن فكرة القطاع الخاص مستنداً إلى انبهاره بالتجربة الناجحة التي شهدتها مدينة دمياط –التي تربى فيها– في [illegible] القطاع الخاص من بين محافظات مصر : غير أن الدراسة التحليلية – كما ذكرنا سابقاً– أكدت على أن مصالح رجال الأعمال حظيت باهتمام صلاح منتصر أكثر من مصالح الطبقات الشعبية والوسطى في المجتمع مما يعكس صعوبة الفصل–بالنسبة لصلاح منتصر– بين الاقتناع بالفكرة "القطاع الخاص" والدفاع عن أصحابها" رجال العمال(٧٧).

ثالثا : عمود "تأملات" :

تأخر أمين هويدي في عموده "تأملات" بجريدة الأهالي في الاهتمام بالخصخصة ، حيث بدأ تناولها في ١٩٩٥/٨/٢٣ ، وجاء ترتيبه الثالث بين [illegible] الدراسة ، ولم يقم بوظيفته التوجيهية نحو الخصخصة بشكل كبير [illegible] للقضية في عموده إلاّ بنسبة (٤,٤٩%) من مجمل ما تناولته أعمدة [illegible] كما هو موضح بالجدول رقم (١) ومرة واحدة في مقال بجريدة الأهرام بنسبة

(١,١٢%) ، غير أن اهتمامه تركز في هذه المرات القليلة علـــى انتقـــاد أســـلوب الحكومة في التسرع وليس السرعة نحو الخصخصة وخاصة الجامعات الخاصة ، وحـذر من خطورة الاستثمار الأجنبي على الأمـــن القومـــي وطـــالب بالحريـــة السياســـية وخصخصة الإعلام تمشياً مع خصخصة الاقتصاد.

ففيما يتعلق بضرورة ملاءمة المناخ السياسي والإعلامي مع الخصخصة يـرى أمين هويدي أن السرعة في الخصخصة لا تتناسب مع الحريـــة السياســـية الشـــكلية الهامشية التي نعيش في ظلها ، مما يجعل الخصخصة لا تعود على المواطـــــن بســـعادته كعائد مطلوب ، فهي لا تشبع بطنه الجائع ولا عقله الفارغ ، وحتى لو شبعت بطنـــه ستظل نفسه خاوية وهو ما وقعت فيه الدول الشيوعية(٧٨) ، ويندهش الكاتب مـــن خصخصة المصانع والفنادق والبنوك والمزارع وترك الصحف وأجهزة الإعلام لأنهـــا هي الأولى بالخصخصة ، وما دامت الحكومة انفتحت سياســـياً واقتصاديـــاً فلمـــاذا تستمر في كتم أنفاس الناس من خلال سيطرتها الحقيقية علـــى الصحافـــة وأجـــهزة الإعلام؟(٧٩).

وحول قرارات الحكومة للاستثمار الأجنبي اتهم أمين هويـــــدي الحكومـــة بالتسرع في هذه القرارات وقال أن هذا شيء فريد لا يحدث في دول أخرى أكثر منـــا قوة وثراء مما يؤثر بالسلب على أمننا القومي(٨٠) ، كما أن فتح بـــاب الاســـتثمار على مصراعيه للأجانب ليس العامل الرئيسي في جذب المال بل يتوقف الأمـــــر أولاً على وضعنا الداخلي وقدرتنا على تشغيل إمكاناتنا المتاحة ، كما أن الدول الغنية التي لا تمثل فيها الاستثمارات الأجنبية حجماً كبيراً تضع دائماً قيوداً وضوابط للاســـتثمار الأجنبي وقد فعلت ذلك بريطانيا مع الكويت لتخفيض استثماراتها بدرجة كبـــيرة في شركة النفط البريطانية ، كما تحاول أمريكا الحد من استثمارات اليابان وألمانيا فيـــها مما يدعونا إلى مراعاة البعد الاستراتيجي الذي يتعلق بالأمن القومي للبلاد وخاصـــة في سيناء نظراً لتجاور حدودها مع إسرائيل(٨١).

وفي اتهامه للحكومة بالتسرع في الخصخصة يرى أمين هويدي أن هناك فرقـــاً بين السرعة والتسرع، وما حدث للجمعيات الاستهلاكية من إعادتها لوزارة التمويـــن

بعد أسابيع من قرار خصخصتها لهو دليل واضح ، وتساءل : لماذا نكرر ما حـــدث عند تحرير بيع الأسمدة الذي أحدث كارثة في توزيعه أيـــام محصـــول الـــذرة عـــام (١٩٩٥) (٨٢) وانتقد الكاتب التسرع في فتح الجامعات الخاصة التي أعلن عنـها في موعد افتتاحها ، بينما كان الأمر يتطلب مرحلة تحضيريـــة مـــن العـــام ١٩٩٦ – ١٩٩٨ مثلاً (٨٣).

والجدول رقم (٤) يوضح التحليل الكمي لما تم عرضه آنفاً عرضاً كيفيـــاً ، فبالنسبة لمشكلات الخصخصة ، فقد ركز الكاتب على مشكلة : خصخصة المجـــالات الأخرى الإعلام والجامعات بنسبة (٦٠%) ، حدود البيع والاســـتثمار للأجـــانب بنسبة (٤٠%) وتبنى فقط أســـلوب الاعتـــدال والتـــدرج في البيـــع كأســـلوب للخصخصة بنسبة (١٠٠%) ، أما عن اتجاهه فقد جاء مؤيداً بثلاث تحفظات : أولهـا .. خصخصة الإعلام تمشيا مع خصخصة الاقتصاد بنسبة (٥٠%) وثانيـــها الحريـــة السياسية تمشيا مع الحرية الاقتصادية بنسبة (٢٥%) وآخرها تنظيم عمليـــة البيـــع والاستثمار للأجانب بنسبة (٢٥%) أيضا ، وقد اعتمد في مصادر معلوماتـــه علـــى الواقع المحلي والدولي بنسبة (٦٠%) فضلاً عن ثقافته الذاتية بنسبة (٤٠%) وكمـــا يتضح من كتاباته أن المجتمع المصري بشكل عام هو المعني الوحيد بالدفاع عن مصـــلح وذلك بنسبة (١٠٠%).

ولم يتعرض الكاتب لأسباب الخصخصة كما أنه لم يتعمـــق في مشـــكلاتها والحلول المقترحة لها بالإضافة إلى تضاؤل اهتمامه بها بشكل عام مما دفع البـــاحث إلى مقابلته ، وقد أرجع أمين هويدي ذلك إلى أربعة أسباب : –(٨٤)

١. عدم إلمامه بالاقتصاد كثيراً نتيجة تركيزه على الأمور السياسية والعســـكرية والأمنية بحكم خبرته وثقافاته المتنوعة فيها .

٢. الطرح الغامض والمتناقض أحيانا من معظم الصحـــف المصريـــة لموضـــوع الخصخصة ، وغياب كثير من المعلومات والحقائق مما أدى إلى عزوف كثير مـــن غير ذوي الخبرة بالاقتصاد خاصة في ظل وجود أحداث وقضايا ساخنة تتجـــلذبهم على المستويات الأخرى.

٣. تركيز الطرح الصحفي وحتى البحثي على الجوانب الفنية لعملية الخصخصة وتناولها من زاوية اقتصادية بحتة نتيجة اقتصار الإنتاج الصحفي والعلمي فيها على متخصصين في الاقتصاد سواء في الصحف أو الجامعات مما أدى إلى شكوى المثقفين والكتاب من غياب الجوانب المجتمعية اجتماعيا وثقافيا وأخلاقيا وتربويا.

٤. فرض سياسة الخصخصة من قبل الدولة دون الاهتمام بأخذ رأي الشعب والمثقفين أصاب بعض الكتاب بالإحباط في متابعتهم للموضوع والاهتمام به.

رابعاً : عمود "من قريب" :

تبنى سلامة أحمد سلامة في عمود "من قريب" بجريدة الأهـــرام كمـــا هـــو موضح بالجدول رقم (٥) الخاص به اتجاهاً مؤيداً للخصخصة بشكل عـــام وذلـــك بنسبة (١٠٠%) ولكن تأييده هذا كان مرهوناً بتحفظـــات هامـــة تعكـــس نقـــداً لأسلوب الحكومة وسياستها في الخصخصة ، فقد اعـــترض علـــى إطـــلاق ملكيـــة الأراضي للأجانب دون قيود لما يترتب على ذلك من تغلغل النفوذ الأجنبي في مصـــر ، وطالب الحكومة بإجابة واضحة تطمئن النفوس حتى لا نرتكب نفس الخطأ الـــذي ارتكبه إسماعيل باشا حين رهن ثروة مصر للأجانب ، وفي هذا الإطار نشر الكـــاتب رسالة للسفير/ أحمد الملا ينتقد فيها القانون ٥ لسنة ١٩٩٦ الذي يبيـــح بيـــع أرض مصر الصحراوية إلى شركات أجنبية أو تأجيرها لمدة ٤٠ سنة قابلة للتجديـــد فيمـــا يسمى "بالإيجار الاسمي"(٨٥).

كما انتقد الدولة في رفضها لخصخصة الإعلام في الوقت الذي تتجه فيـــه نحو الاقتصاد الحر لأن هذا سيجعل التناقضـــات والثغـــرات موجـــودة ، ونـــادى بالخصخصة الكاملة أو المتدرجة لوسائل الإعلام بما لا يتعارض مع المبادئ الأساســـية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، واستند في ذلك إلى إلغاء ما يســـمى بوزارة الإعلام من جميع النظم الديمقراطية حيث لا يوجد من أجـــهزتها غـــير هيئـــة الاستعلامات أو وكالة الإعلام الرسمي للدولة ، كما أن الاتجاه المتسارع نحو كف يـــد الدولة عن التدخل في إدارة وتملك أدوات الإنتاج في كل المجالات يقتضـــي تحريـــر صناعة الإعلام بكل أشكالها من سيطرة الدولة.(٨٦)

ومما تقدم يتضح أن سلامة أحمد سلامة لم يتناول موضوع الخصخصة خـــلال فترة الدراسة إلاّ مرتين بنسبة (٢,٢٥%) من مجمل ما تناولت أعمدة الدراسة ككـــل كما هو موضح بالجدول رقم (١) الخاص بترتيب الأعمدة ، وخلال هاتين المرتـــين لم يتناول من أبعادها إلا ما يتصل بمشكلتين من مشكلات الخصخصة هما .. حدود بيـــع أو نقل الملكية للأجانب ، وحدود المجالات التي ينبغي أن تمتـــد إليـــها الخصخصـــة

"خصخصة الإعلام" وذلك بنسبة (٥٠%) لكل منها كما هو موضح بالجدول رقم (٥) الخاص به وقد اعتمد في مصادر معلوماته على رسالة أحد المتخصصين ، التاريخ ، الواقع الدولي الذي تعايشه أجهزة الإعلام فضلاً عن ثقافته الذاتية وذلك بنسبة (٢٥%) لكل منها وقد دافع الكاتب عن مصالح المجتمع المصري بشكل عام دون أن يتحيز لفئة دون أخرى وذلك بنسبة (١٠٠%) ولم يتعرض مطلقاً لأسباب الخصخصة وأساليبها والحلول المقترحة لمشكلاتها وسلبياتها.

وعلى هذا الأساس لم تكن الخصخصة قضية حاضرة في أجندة اهتمام سلامة أحمد سلامة مما أدى إلى تضاؤل حجم الوظيفة التوجيهية لعمود "من قريب" نحو هذه القضية ، مما دفع الباحث إلى البحث عن تفسير من خلال مقابلة الكاتب نفسه حيث يرى سلامة أحمد سلامة أن موضوع الخصخصة من الموضوعات المتخصصة التي تتطلب محرراً اقتصادياً أو كاتباً له اهتمامات اقتصادية ، ومن هنا يجب على الكاتب أن يتهيب الكلام عن موضوعات لا يفقه فيها .. فكثير من علامات الاستفهام التي تتصل بالخصخصة لا يمكن الإجابة عليها وبالتالي تصعب مهمة كاتب العمود العام .. فأصول القطاع العام كيف تتحول إلى القطاع الخاص؟ وأين تذهب الأموال؟ وما وضع العمالة الزائدة التي فقدت ضوابطها في القطاع العام كماً وكيفاً؟ وهل من حق الشركة أن تطالب بحريتها في الإبقاء على بعض العمال واستبعاد آخرين؟ وهل من حق الحكومة أن تضع أسساً لاسترضاء العمال؟ وكيف نتخلص من آثار الخصخصة على فئات عريضة من المجمع نشأت في أحضان نظام اقتصادي لا يقوم على حافز العمل بل تتم ترقيته بطريقة ميكانيكية كموظف الحكومة؟ وكيف تتدخل الحكومة لإنصاف العمالة الزائدة بحيث لا يتم ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية؟(٨٧).

ولذلك أوضح سلامة أحمد سلامة أن حديثه عن الخصخصة جاء عاماً لم يتناول القضية مباشرة ولم يركز على استخدام كلمة الخصخصة واستعاض بدلاً منها الاقتصاد الحر في مقابل الاقتصاد الموجه ، وجاء حديثه متناثراً بين أعمدة سياسية بحكم اهتمامه بالسياسة وكلما سنحت الفرصة بالحديث عن الانتخابات والأحزاب

والنظام السياسي والإصلاح والديمقراطية كان ينادي بتحرير النظام السياسي ليتواكب مع التطور الاقتصادي وأن الإصلاح الاقتصادي في حاجة إلى حرية سياسية وإعلامية(٨٨).

خامساً : عمود "ألفاظ ومعان" :

لم يكن للدكتور / إسماعيل صبري عبد الله في عموده "ألفاظ ومعان" بجريدة الأهالي إسهام واضح في القيام بالوظيفة التوجيهية نحو "الخصخصة" حيث لم يتناول الموضوع إلا بنسبة (١,١٢%) من مجمل ما تناولته أعمدة الدراسة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (١) .. انتقد فيها أسلوب الحكومة في الخصخصة استشهاداً بكلام أحد خبراء منظمة العمل الدولية في ندوة عن "الآثار الاجتماعية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي" حيث يرى أن الخصخصة تؤدي عملياً إلى تسليم الشركات المملوكة للدولة بأبخس ثمن لعدد قليل من الناس الذين تربطهم بالسلطة علاقات توفر لأصحاب الشركة الجدد ضمانات مالية للحيلولة دون إفلاسها بسبب سوء الإدارة والتبذير في مرتبات ومزايا لهؤلاء الملاك"(٨٩).

غير أن إسماعيل صبري عبد الله المفكر الاقتصادي البارز في مصر والعالم العربي بما له من تاريخ اقتصادي مشرف بداية من توليه الإدارة الاقتصادية بالمؤسسة الاقتصادية ١٩٥٤ وعمله كمستشار بالمكتب الاقتصادي برئاسة الجمهورية ١٩٥٥ ونهاية برئاسته لجمعية التنمية الدولية (اليونيسيف) وإدارته لمنتدى العالم الثالث ومروراً بتوليته وزارتي التخطيط والقوى العاملة(٩٠) ، لم يكن منطقياً غياب إسهاماته في هذه القضية الاقتصادية التي تعكس تحولاً جذرياً في الاقتصاد المصري .. ولذلك فإن الباحث – في محاولته لتفسير هذا التقصير في عموده – لجأ إلى كتاباته الأخرى سواء في الأهالي نفسها أو في صحف أخرى.

وكشفت هذه الكتابات عن عمق إنتاجه الصحفي في الخصخصة حيث تناول القضية ثماني مرات منها خمس حوارات صحفية نشرت في الأهالي والمصور ووطني وثلاث مقالات تحليلية في "العالم اليوم" و "الأهالي" و " الأهرام " .

وفي هذا الإطار يلعب إسماعيل صبري دوراً واضحاً في معارضة "خصخصة الإدارة" التي كانت الدعوة لها سائدة من خلال القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ خلال عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ثم يتبنى منذ بداية العام ١٩٩٣ مجموعة من الشروط التي يجب الأخذ بها في خصخصة الحكومة لملكية الشركات وذلك بعد أن أصبحت الخصخصة واقع مفروض في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦.

ففي المرحلة الأولى ٩١ - ١٩٩٢ .. ناقش أسباب مشروع قانون قطاع الأعمال العام وتبنى اتجاه معارض له ووصفه بأنه خرق للدستور .. ففي تناوله للأسباب يرى أن صندوق النقد الدولي هو الذي أملى شروطه على مصر بما فيها مشروع القانون ٢٠٣ المطروح على مجلس الشعب ، حيث ترتبط الحكومة معه بإسقاط بعض الديون وإعادة جدولة باقيها والتمويل الذي يقدمه على دفعات متتالية مرة كل ثلاثة شهور .. فإذا رأى الصندوق أن مصر أخلت بما تعهدت به في خطاب النوايا امتنع عن دفع قيمة القسط التالي ، وأن كل هذه الاتفاقات يتوقف تنفيذها على شهادة حسن السير والسلوك التي يصدرها الصندوق كل ثلاثة شهور. فالمشروع وضع خارج مصر لأن تعبير قطاع الأعمال العام يستخدمه صندوق النقد الدولي أساساً(٩١).

ومما تقدم يُلاحظ أن الدافع الوحيد للخصخصة عند إسماعيل صبري هو ضغوط صندوق النقد وبالتالي فقد بلغت نسبته (١٠٠%) كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

وفي تحديد اتجاهه ينظر إسماعيل صبري إلى مشروع قانون قطاع الأعمال العام على أنه تسليم لأموال الشعب بلا مقابل للرأسمالية الطفيلية ، لأن مقولة فصل الملكية عن الإدارة تعتبر من سمات العبث والتضليل التي شاعت في جو المعركة من أجل تصفية القطاع العام .. فالملكية بتعريف القانون المدني هي حق الاستخدام والانتفاع والتصرف ولا يحرم المالك من إدارة أمواله إلا في حالة السفه أو العته (٩٢). ويدلل الكاتب على اتجاهه بثلاثة عوامل تأتي كل منها بنسبة (٣٣.٣٣%) كما يتضح من الجدول رقم (٦) الخاص به وهي : طبيعة الاقتصاد المصري التي لا تتناسب مع

آليات السوق ، إن الاعتماد على القطاع الخاص يعرقل التنمية كما يؤدي إلى مزيد من الفقر للطبقات المتوسطة(٩٣).

ومن المشكلات التي تعرض لها عدم دستورية البيع وعدم تقييم أصول الشركات وتسعيرها تقييما حقيقيا وذلك بنسبة (٥٠%) لكل منها ، حيث يرى أن الحكومة تتصرف فيما لا تملك والمالك الحقيقي للقطاع العام هو الشعب الذي قام بثورة يوليو وبجهود العاملين قد أقامه وحقق به خطوات أساسية في طريق التصنيع بالذات ، وما تفعله الحكومة اليوم خرق واضح للدستور وإذا كانت مقتنعة بما تفعل فلابد من إجراء استفتاء شعبي لمعرفة موقف الناس من هذا التغيير الجذري في بنية الاقتصاد المصري (٩٤) وقد ورد هذا الاقتراح بنسبة (٥٠%) ، فضلاً عن التزامها بالتدقيق في كل مرحلة من مراحل البيع وأهمها اختيار المكاتب الاستشارية لتقييم الأصول وذلك بنسبة (٥٠%) أيضاً .

ومما تقدم يلاحظ دفاع إسماعيل صبري عن مصالح المجتمع المصري بشكل عام وذلك بنسبة (٦٦.٦٦%) والطبقة المتوسطة خاصة بنسبة (٣٣.٣٣%) لأنه يرى أن أوضاعها ستتدهور وتُضاف إلى نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ثم ينتقل الكاتب في اتجاهه من معارضة الخصخصة إلى تأييدها بتحفظات ووضع الضوابط لها باعتبارها في المرحلة الثانية ٩٣ – ١٩٩٧ أمر مفروض على المجتمع فيرى أن الخصخصة بإيجاز شديد مبنية على افتراض أن رأس المال الخاص أكفأ من رأس المال العام وهذه حقيقة لأنه لا يوجد لدينا مديرين كفء وأنه إذا كنا لا نوافق على بيع القطاع العام كمبدأ وأنه لابد من البيع فيجب أن يتم نقداً وعلينا وبشرط الشفافية الكاملة في جميع إجراءات البيع (٩٥) وقد جاء هذا التحفظ أو الشرط بنسبة (٤٤.٤٤%) كما يشترط الكاتب أيضاً التأكد من جدية المشتري وقدرته على الاستثمار في الشركة المباعة وقدرته على الإدارة والتوسع في المشروع وذلك بنسبة (٣٣.٣٣%) على أن تستخدم حصيلة البيع في الاستثمار وليس للإنفاق الجاري للحكومة وذلك بنسبة (٢٢.٢٢%) وتعتبر علنية البيع عملية مهمة

حتى لا يتم اتفاق بين مجموعة معينة من المستثمرين حول سعر أحد المشروعات وبالتالي تخفيض سعرها(٩٦).

ومما تقدم يتضح مدى إيجابية إسماعيل صبري عبد الله في تحوله من رفض مطلق إلى التحذير من مخاطر الخصخصة ووضع الحلول لمواجهة الآثار السلبية لها .. غير أنه لم يتعرض مطلقاً لأية إيجابيات حدثت أو يمكن أن تحدث نتيجة تبني الدولة سياسة الخصخصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ولذلك سعى الباحث إلى مقابلة إسماعيل صبري – رغم توضيحه في كتاباته لموقفه الرافض للخصخصة كمبدأ والمتحفظ عليها بشروط في حالة قبول الدولة لها كأمر واقع – حيث ينطلق في ذلك – كما يقول – من نظرة استراتيجية وليست آنية ترى أن نسبة التحسن في الميزانية التي تعلن عنها بعض الصحف مراراً كدليل على إيجابية الخصخصة ترجع إلى عملية البيع نفسها وليس إلى تقدم أو نمو ذاتي من داخل الاقتصاد المصري نتيجة اعتماده على القطاع الخاص خلال فترة الخصخصة وأكد إسماعيل صبري على عدم وجود أي معلومات موثقة عن أوضاع الشركات المباعة ما إذا كانت حققت تحسنا في أوضاعها أم لا ، وبالتالي لا يوجد أي دليل يمكن الاعتماد عليه في إظهار إيجابيات الخصخصة ، بل إن المتوقع على المدى البعيد هو تزايد الآثار السلبية للخصخصة سواء على الحكومة أو المجتمع وخاصة الطبقات الشعبية والوسطى مما قد يدفع بالعودة مرة أخرى إلى إعطاء أولوية للقطاع العام أو التدخل بشكل كبير من جانب الدولة في شئون القطاع الخاص . وفي تفسيره لتحول اتجاهه من الرفض المبدئي إلى التأييد المشروط يرى إسماعيل صبري ضرورة اتصال الكاتب والمفكر بالواقع وإلا أصبح الفكر في ناحية والواقع يسير في ناحية أخرى ، فقد كان الاعتراض في الفترة الأولى بأمل العدول عن الفكرة ولكن بمجرد تبني الدولة لها كبرنامج أساسي في الخطة الخمسية أصبح على الجميع أن يتجه نحو دراسة الآثار السلبية للخصخصة بهدف تجنب أكبر قدر من أضرارها على المجتمع وعلى الحكومة أيضاً(٩٧).

سادساً : عمود "خطوط فاصلة" :

لم يتعرض سمير رجب في عموده "خطوط فاصلة" بجريدة الجمهورية إلى موضوع الخصخصة بطريقة مباشرة إلا بنسبة (١,١٢%) من مجمل ما تناولته أعمدة الدراسة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (١) ثم جاءت عابرة أثناء حديثه عن حوافز الموظفين التي طالب بزيادتها تمشياً مع آليات السوق(٩٨)، ثم نقلاً لكلام بطرس غالي عن تخفيف حدة البطالة ونسبة الفوائد على القروض كنتيجة للإصلاح الاقتصادي(٩٩) ، أما سمير رجب في حديثه المباشر عن القضية فقد اهتم بأسباب الخصخصة وضوابط عملية البيع ، حيث ركز على فشل القطاع العام بسبب سوء الإدارة وافتقاد الخبرة والافتقار إلى التكنولوجيا وتشغيل العمالة الزائدة وخسارة الشركات وطالب بمعالجة موضوع الخسائر علاجاً جذرياً ووضع ضوابط للبيع بحيث تخصص حصيلة البيع لإنشاء مشروعات إنتاجية جديدة أو سداد ديون الشركات ، كما لا ينبغي أن نستغني عن العمالة الزائدة أو نلزم المشتري بها بل يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى والاهتمام بالتدريب التحويلي الفائض(١٠٠).

والجدول رقم (٧) يوضح التحليل الكمي لما تم عرضه سابقاً عرضاً كيفياً ، فبالنسبة لأسباب الخصخصة لم يذكر الكاتب إلا سبباً واحداً وهو فشل القطاع العام وبالتالي كانت نسبته (١٠٠%) ولم يتناول من مشكلات الخصخصة إلا مشكلة العمالة الزائدة بالشركات المباعة وبالتالي كانت نسبتها (١٠٠%) أيضاً واقترح لها حلا وحيداً بنسبة (١٠٠%) أيضاً وهو التدريب التحويلي للفائض من العمالة ، ولم يذكر من أسباب تأييده للخصخصة إلا سببا واحداً بنسبة (١٠٠%) يرى فيه أنها توفر فرص العمل للشباب وبالتالي تخفف من حدة البطالة.

وقد اعتمد سمير رجب في مصادر معلوماته على الواقع المحلي وثقافته الذاتية كل منها بنسبة (٥٠%) ولم يتضح في كتاباته فئات معينة يدافع عن مصالحها سوى الحكومة بنسبة (١٠٠%) ويتضح ذلك من تبريره للخصخصة بمنطق الحكومة نفسه.

ومما تقدم يتضح أن موضوع الخصخصة كقضية عامة تهم الحكومة والمجتمع وتؤثر على مستقبل الدولة ليست من الأمور التي تعني سمير رجب رغم موقعه كرئيس تحرير وانتمائه إلى الكتاب المساندين للسلطة والمهتمين بالدفاع عن سياسات الحكومة ، وقد فسر سمير رجب ذلك – خلال المقابلة التي تمت معه – بعدم إلمامه معرفيا بالموضوع وانشغاله بالأحداث أكثر من القضايا طويلة الأجل ، وأن كتاباته عن القضايا تهتم بالأحداث الجارية المتعلقة بها ، فضلا عن التأييد الكامل لسياسة الدولة في هذا الاتجاه "الخصخصة" وتساءل : هل يحتاج الرأي العام إلى إقناعه بسياسات الإصلاح الاقتصادي وهو يرى أمام عينيه تدهور الاقتصاد المصري في ظل الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع العام ؟ وبالتالي فقد كان الاتجاه نحو الخصخصة حلا منطقيا لكل وطن يدرك حجم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها مصر قبل الأخذ بسياسة الخصخصة.

أما بالنسبة لدفاعه عن الحكومة فقط متجاهلا مصالح المجتمع فأبدى سمير رجب اندهاشه من البحث العلمي في مصر الذي يفرق بين مصالح الحكومة ومصالح الشعب ، فالحكومة المصرية منذ تولي الرئيس مبارك الحكم وهي تعمل لصالح مصر كلها ، وقد يكون هناك فرق بين الحكومة والشعب ولكنه في الدول غير الديمقراطية ، أما مصر كدولة ديمقراطية تترك للأحزاب والصحف المعارضة وحتى الصحف القومية والمستقلة الحرية الكاملة في نقدها ومعارضتها فلا تستطيع أن تسير في سياسة جديدة – وخاصة السياسات الاقتصادية – إلا إذا كانت في مصلحة الشعب أولا(١٠١).

سابعاً : عمود "مواقف" :

يشير الجدول رقم (٨) الخاص بأنيس منصور إلى أنه لم يهتم في عموده "مواقف" بجريدة الأهرام بقضية الخصخصة ولم يرد له طوال فترة الدراسة حديثاً مباشراً عن القضية ولكن صداقته ببعض رجال الأعمال "محمد حسين جنيدي ، محمد فريد خميس " على سبيل المثال (١٠٢) جعله يتناول بطريقة عابرة إحدى مشكلات رجال الأعمال –دون أن يذكر حتى كلمة الخصخصة– وهي من وجهة نظره :

الدستور المصري الذي لا يشجع القطاع الخاص وهذا يسبب قلق المصري وخوف الأجنبي ، ويتعجب أنيس منصور من أننا لا نريد القطاع العام وفي الوقت نفسه لا نلعنه وأننا نريد القطاع الخاص وفي الوقت نفسه نوقف نموه ونعطل مسيرته (١٠٣) ، وقد دافع أنيس منصور في هذه المرة عن مصالح رجال الأعمال واعتمد على ذاته كمصدر معلومات.

وهذه المرة الوحيدة التي بلغت نسبتها (١,١٢%) من مجمل ما تناولت أعمدة الدراسة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (١) لا تؤهله لأن يكون له أدنى مساهمة في الوظيفة التوجيهية نحو هذه القضية وهو أمر لا يدهش باحثي الإعلام كثيراً لما عرف عن عمود "مواقف" بذاتيته في نوعية الموضوعات التي يتناولها ، حيث يركز على ما يهم الكاتب وليس ما يهم الجمهور ولذلك تجد نسبة كبيرة من كتاباته بعيدة عن مشكلات وهموم المجتمع وهو ما تؤكده إحدى الدراسات التي تعتبر ذلك -على حد وصفها- تزييفاً لوعي الجماهير(١٠٤).

ولذلك كانت مقابلة أنيس منصور لتفسير ذلك ضرورية رغم إخفاق الباحث في إتمامها خمس مرات لأسباب متنوعة ، حيث يرى أن عموده "مواقف" يغلب عليه الاهتمام بالموضوعات الإنسانية والفلسفية والذاتية عموما ، فضلا عن اختيار الزوايا الفلسفية في القضايا العامة أو معالجة الأحداث المحلية والعالمية من زوايا فلسفية ورؤية ذاتية ، ويعتقد أن الكاتب لا ينبغي أن يهبط إلى اهتمامات الجمهور ولا ينبغي للجمهور أن يقود الكاتب خاصة إذا كان الكاتب يتسم بالنزعة الفلسفية في كتاباته ، بل إن واجب الجماهير أن تصعد إلى الكاتب لترى كيف يفكر وفيما يهتم .. ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي تناولت اتجاهات الجمهور نحو الأعمدة الصحفية كانت نتائجها دائما تضع عمودي "مواقف" في مقدمة الأعمدة التي يحرص الجمهور على قرائتها ، ومع زخم الأفكار والخواطر والتأملات والأحداث تسقط من الكاتب قضايا مهمة ولكنها ليست في إطار ما يحبه ، خاصة وأن قضية الخصخصة من القضايا المعقدة التي لا تزال تحتاج إلى فهم المتخصصين لها أولاً ، ويتصور أنيس منصور أن تجنب الكاتب لقضايا لا يميل إليها أفضل بكثير من تناول هذه القضايا

دون حب ودراية كاملة ، خاصة وأن الجماهير تنتظر من كاتب العمود أن تجد عنـــده ما لا تجده في صحيفة بأكلمها. (١٠٥)

الخاتمة : نتائج الدراسة ومقترحاتها :

قد توصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن عرضها على النحو التالي :

١. إن المقال العمودي العام في الصحافة المصرية لم يقم بوظيفته التوجيهية بشكل واضح نحو الخصخصة ، حيث لم يهتم بمناقشة هذه القضية اهتماما واضحاً وإبداء الرأي حولها إلا عمودين بنسبة (٢٨,٥٧%) من بين سبعة أعمدة تمثل عينة الدراسة وهم بالترتيب "كلمة حب" لمحمد الحيوان ، "مجرد رأي" لصلاح منتصر ، وقد اتجاه الأول مشوبا بالمبالغة والتحيز الذي يصل إلى حد خلو الخصخصة من أية سلبيات ، وجاء اهتمام الثاني اهتماما محدوداً نسبيا، وقد بلغت نسبة الاهتمام عند محمد الحيوان (٧٠,٧٩%) من مجمل ما تناولته أعمدة الدراسة ككل عن القضية وعند صلاح منتصر (١٩,١٠%) بينما جاء اهتمام بقية الأعمدة اهتماماً ضعيفاً بلغت نسبته عند أمين هويدي "تأملات" (٤,٤٩%) وعند سلامة أحمد سلامة "من قريب" (٢,٢٥%). وعند كل من إسماعيل صبري عبد الله "ألفاظ ومعاني" وأنيس منصور "مواقف" وسمير رجب "خطوط فاصلة" (١,١٢%) مما يطرح أهمية اختبار فرضية ابتعاد المقال العمودي العام في الصحافة المصرية عن تناول قضايا الرأي العام ذات الصبغة الاقتصادية.

وفي إطار ما سبق تفاوتت أساليب التناول لموضوع الخصخصة من سمير رجب وأنيس منصور إلى أمين هويدي وسلامة أحمد سلامة فقد كان الإنتاج الصحفي لأنيس منصور وسمير رجب لم يرق إلى حد التقييم حيث لم يرد الموضوع في كتاباتهم إلا بنسبة ضئيلة كما أشرنا سابقاً وبتناول سطحي لم يتعمق في المشكلة ولم يمس جوهرها وذلك خلافاً لسلامة أحمد سلامة وأمين هويدي اللذان تعرضا للموضوع بنسبة أكبر قليلا –كما أشرنا– ولكن التناول كان عميقا حيث اقتربا من أهم ما

يتعلق بالخصخصة من ضرورة ملاءمة المناخ السياسي والإعلامي للخصخصة مع وضع الضوابط للاستثمار الأجنبي خوفاً من تغلغل نفوذه في المجتمع.

٢. تتشابه أسباب الخصخصة عند كل من صلاح منتصر ومحمد الحيوان ، حيث يجمع كل منهما بين الأسباب المحلية والأسباب الدولية ، فضغوط البنك الدولي ومطالبته لمصر بالتخلص من القطاع العام هي سبب مقبول عند محمد الحيوان ، بينما يرى صلاح منتصر أن الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخصخصة وسقوط الشيوعية هو السبب الدولي للخصخصة في مصر ، أما الأسباب المحلية فتحظى باتفاق بينهما وهي : اخفاق القطاع العام ، عزوف الاستثمارات في الداخل وهروبها إلى الخارج ، انخفاض معدل الانتاجية وأداء العامل ، عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات الميزان التجاري .

وينفرد إسماعيل صبري بتمويل أمر الخصخصة في مصر إلى الضغوط التي مارسها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة والنظام رغم أن الأوضاع الداخلية –من وجهة نظره– غير مناسبة وغير مهيأة لتطبيق سياسة الخصخصة ، وأن فكرة القطاع العام لم تفشل في حد ذاتها ولكن إدارة الحكومة لها هي التي أفشلتها ، بينما يعتبر سمير رجب أن فشل القطاع العام هو السبب الوحيد للاتجاه نحو الخصخصة ، ولم يتعرض لأسباب الخصخصة بقية الكتاب (أمين هويدي ، سلامة أحمد سلامة ، أنيس منصور) غير أن الأعمدة الأربعة التي تناولتها غطت كل الأسباب التي حددتها استمارة التحليل.

٣. لم يتعرض لأساليب الخصخصة إلا ثلاثة كتاب (محمد الحيوان ، صلاح منتصر ، أمين هويدي) تبنوا من خلالها خمسة وابتعدوا تماما عن اثنين يتعلقان بالمقارنة بين المستثمر المصري والمستثمر الأجنبي وهما : إعطاء أولوية للمستثمر المصري ، مساواة المستثمر الأجنبي بالمستثمر المصري مما يعكس إحساس الكتاب الثلاثة بأن الأوضاع الاقتصادية في مصر لا تسمح بتفضيل مستثمر على آخر أيا كانت جنسيته ، وفي هذا الإطار يتقارب أمين هويدي مع صلاح منتصر ، حيث يدعو الأول إلى أسلوب الاعتدال والتدرج في البيع ويدعو الثاني إلى

حظر بيع الصناعات الأساسية واستخدام أسلوب يناسب الصناعات الأخرى غير الأساسية – سواء كان هذا الأسلوب بيع كلي أو بيع جزئي – بينما يتناقض معهما محمد الحيوان بدعوته إلى السرعة والتسرع في خصخصة أي مجال وبدون ضوابط ولأي مستثمر.

٤. جاءت المشكلات المتصلة بسياسة الخصخصة وتطبيقاتها أكثر الفئات التي اهتمت بها أعمدة الدراسة ، حيث لم يخلو عمود من مناقشة إحدى أو بعض هذه المشكلات ، وعلى الرغم من ذلك لم يتم تغطية كل المشكلات العشر التي طرحتها استمارة التحليل وتبين أن هناك غياب كامل لمشكلات ثلاثة يأتي في مقدمتها مشكلة تأثر الفقراء ومحدودي الدخل ثم مدى قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية ، المديونية القائمة لبعض الشركات .. وإذا كان للمشكلة الثانية والثالثة طابع أكاديمي قد لا يثير اهتمام كتاب العمود – خاصة وأن أمر الخصخصة كواقع مفروض نتيجة ظروف محلية ودولية لا يشجع على مناقشة قدرات القطاع الخاص في التنمية ومديونية الشركات – إلا أن تجاهل المشكلة الأولى يعكس نسيانا للأوضاع البائسة التي تعيشها الفئات الدنيا ذات الأكثرية العددية في المجتمع المصري ، وقد يخفف من هذا التقصير دفاع بعض الكتاب عن مصالح المجتمع المصري عموما ومصالح الطبقة الوسطى خصوصا.

وفي هذا الإطار يبرز الاهتمام بمشكلة تجاهل الحكومة لخصخصة الإعلام والحرية السياسية ثم مشكلة ماهية حدود البيع والاستثمار للأجانب ، وفي هذين المشكلتين يلتقيان كل من سلامة أحمد سلامة وأمين هويدي وصلاح منتصر ، ثم يلتقي في اتجاه معاكس كل من صلاح منتصر وإسماعيل صبري في الاهتمام بمناقشة مشكلة دستورية البيع التي ينظر إليها إسماعيل صبري على أنها غير دستورية بالمرة ويطالب باستفتاء الشعب ، بينما يستند صلاح منتصر إلى آراء خبيرين في القانون ليدلل على دستورية بيع شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام وفقا لتسمية القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وإذا كان محمد الحيوان ينفرد بطرح مشكلة الصورة المشوهة للقطاع الخاص عند المستهلك المصري ويطالب الحكومة والإعلام بتحسينها

، فإنه يركز على مشكلة ملاءمة المناخ العام والدستور لانطلاقة القطاع الخاص ويُحمل الدولة مسئولية عدم الملاءمة ، كما أنه يتصور أن دور الدولة في دعم التعليم والإسكان والعلاج بالمجان هو أحد المشكلات التي تواجه الخصخصة ، ولم يهتم بمشكلة تقييم أصول الشركات وتسعيرها إلا إسماعيل صبري الذي يرى وجود تجاوزات كثيرة في إجراءات ومراحل البيع تؤدي إلى تبادل منافع خاصة على حساب أموال الشعب.

٥. اهتمت أربعة أعمدة فقط بتقديم اقتراحات تساهم في حل مشكلة الخصخصة ، ولم تطرح في الوقت نفسه كل الاقتراحات التي تقدمها استمارة التحليل واكتفت هذه الأعمدة بالإشارة إلى سبعة اقتراحات من إجمالي إثنى عشر ، وقد تباينت هذه الاقتراحات من كاتب إلى آخر .. حيث دعا سمير رجب إلى التدريب التحويلي للفائض من العمالة حلا لمشكلة العمالة الزائدة بالشركات المباعة ، وطالب إسماعيل صبري باستفتاء الشعب أولا في بيع ممتلكاته ثم تقييم أصولها وتسعيرها بشكل نزيه ودقيق ، بينما وقف محمد الحيوان في خندق الدفاع عن القطاع الخاص فطالب بدعم الدولة له وإلغاء رقابتها عليه ، وفي منتصف الطريق وقف صلاح منتصر يدعو إلى دعم القطاع الخاص من ناحية ودعوته إلى الاهتمام بالتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ، ولم يساهم سلامة أحمد سلامة وأمين هويدي وأنيس منصور في تقديم أية اقتراحات لعلاج مشكلات الخصخصة .

٦. وفي حدود ما تقدم ارتبط دور العمود في مناقشة القضية بدوره في التوجيه المباشر نحوها ، حيث لم تتحدد اتجاهات الكتاب إلا من خلال مناقشتهم لبعض القضايا والمشكلات المتعلقة بالخصخصة نفسها وهو ما يعكس ارتباطاً وثيقاً بين وظيفة التفسير ووظيفة التوجيه في العمود الصحفي بل وتصبح وظيفة التفسير في كثير من الأحيان توجيهاً غير مباشر .. وفي هذا الإطار تبنت أعمدة الدراسة باستثناء عمودي إسماعيل صبري ومحمد الحيوان – اتجاهاً عاماً يؤيد الخصخصة بدرجات متفاوتة وبتحفظات متنوعة .. ففي حين كان إسماعيل صبري أكثر

المتحفظين إلى الحد الذي أعلن فيه معارضة الخصخصة كمبدأ ، مع إبداء الرأي فيها كأمر واقع نتيجة تبني الدولة لها كبرنامج أساسي في الخطة الخمسية الثالثة ، جاء محمد الحيوان مؤيداً خصخصة كل شيء في أقصى سرعة وبلا دراسة أو ضوابط إلى الحد الذي يتهم فيه الحكومة بالفساد لأنه ينظر إلى كل التيسيرات التي تقدمها للقطاع الخاص على أنها مجرد دعاية لا تكفي ، وأنها غير جادة في بيع القطاع العام بل وتضع العقبات في وجه القطاع الخاص ويرى الحل في سرعة تنفيذ تعليمات البنك الدولي.

ويلتقي صلاح منتصر مع محمد الحيوان في مساحة كبيرة من الدفاع عن مصالح القطاع الخاص والهجوم على القطاع العام إلى حد اتهام الحكومة بالتقصير نحو القطاع الخاص ، و يتناقض الكاتبان مع إسماعيل صبري عبد الله وأمين هويدي اللذان ينظران إلى أسلوب الحكومة في الخصخصة على أنه إسراف أو انحياز زائد للقطاع الخاص لم يحدث في أي دول العالم ، كما أنه يمكن أن يهدد الأمن القومي بالنسبة للمستثمر الأجنبي بالذات.

غير أن أمين هويدي كان أقل حدة من إسماعيل صبري عبد الله في توجيه النقد للخصخصة إلى الحد الذي طالب فيه إسماعيل صبري بعرض الموضوع على المحكمة الدستورية أو إجراء استفتاء شعبي باعتبار أن ما يتم من بيع للشركات هو نتيجة لشروط البنك الدولي وتسليم القطاع العام للرأسمالية الطفيلية وأن هذا التوجه نحو الخصخصة لا يناسب طبيعة الاقتصاد المصري.. كما كان صلاح منتصر أقل من محمد الحيوان في تحيزه للقطاع الخاص لأن صلاح منتصر طالب بأن يكون للدولة دور اجتماعي وللقطاع الخاص دور في التنمية ، بينما طالب محمد الحيوان بأن يكون للدولة دور في خدمة رجال الأعمال ولا عيب أن يتدخل رئيس الوزراء سفي صفقة لصالح شركة مصرية.

٧. كان أنيس منصور هو الاستثناء الوحيد من كتاب أعمدة الدراسة السبعة الذي لم يقدم أسانيد اتجاهه -المؤيد للخصخصة بلا تحفظات- بينما يرى سمير رجب أن دور الخصخصة في تخفيف حدة البطالة من خلال توفير فرص عمل

للشباب هو السند الوحيد لاتجاهه المؤيد ، وبشكل أكثر قناعة بالخصخصة يرى محمد الحيوان أنها ترفع معدل النمو الاقتصادي بشكل سريع وتخلق جواً من المنافسة يعود على المواطن بالنفع وتحدث إصلاحاً تشريعيا للاقتصاد المصري في صالح القطاع الخاص.

وفي الاتجاه المعاكس استند إسماعيل صبري في معارضته المبدئية للخصخصة ٩١ – ١٩٩٢ على عدم ملاءمتها وطبيعة الاقتصاد المصري وكذلك عرقلتها للتنمية وإضعافها للاقتصاد المصري وإحداثها مزيد الفقر للطبقات المتوسطة .. ثم تحفظ إسماعيل صبري على اتجاهه بقبول الخصخصة كأمر واقع ابتداءً من عام ١٩٩٣ بثلاثة شروط هي : أن يتم البيع نقداً وعلانية وتتم إجراءاته بشفافية كاملة ، التأكد من قدرة المشتري على الاستثمار والتوسع في المشروع، استخدام حصيلة البيع في الاستثمار.

وإذا كان هناك تقارب في اتجاه صلاح منتصر مع اتجاه كل من سلامة أحمد سلامة وأمين هويدي (مؤيد بتحفظات) إلا أنهما يختلفان معه في نوعية الشروط أو التحفظات المصاحبة لتأييد الخصخصة ، حيث يشترط صلاح منتصر وجود رقابة فعالة من جانب الدولة ودور للقطاع الخاص في توفير فرص العمل بينما يخرج أمين هويدي وسلامة أحمد سلامة من الدائرة الضيقة للخصخصة الاقتصادية إلى الدائرة الأوسع (الإعلام والسياسة) حيث يتفقا على ضرورة خصخصة الإعلام تمشيا مع خصخصة الاقتصاد ، وإفساح المجال أمام الحرية السياسية مواكبة للحرية الاقتصادية بالإضافة إلى تنظيم عملية البيع والاستثمار للأجانب بحيث لا تترك أي إحتمال استراتيجي لتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر.

وعلى الرغم من اهتمام الغالبية العظمى لأعمال الدراسة بتقديم أسانيد أو تحفظات إتجاهاتها ، إلا أن هناك الكثير من أسباب التأييد أو أسباب المعارضة طرحتها استمارة التحليل ولكن الأعمدة لم تعتمد عليها.

٨. يعتبر رصد الواقع والصحف أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها أعمدة الدراسة في مناقشة موضوع الخصخصة حث لجأ الكتاب إلى ما يحدث في

الواقع ٥٨ مرة ، وإلى الصحف ٢٩ مرة ، ثقافاتهم الذاتية ١٦ مرة ، المتخصصين سبع مرات ، التاريخ خمس مرات ، الوثائق أربع مرات ثم التقارير ثلاث مرات . ولم تلجأ أعمدة الدراسة إلى مصادر أخرى عديدة كالكتب والدراسات ، الندوات والمؤتمرات ، الدين ، الإذاعات ، اتجاهات القراء ، المسئولون .. ويرتبط هذا تأثيراً وتأثراً بضعف الإنتاج الصحفي في موضوع الخصخصة لمعظم أعمدة الدراسة ، فضلا عن ابتعاد القضية عن دائرة اهتمام كثير من الكتاب نتيجة ضعف الخبرة أو الدراية بها.

٩. دافعت أعمدة الدراسة في المقام الأول عن مصالح رجال الأعمال المصريين والأجانب على السواء وذلك بواقع ٦٣ مرة ثم المجتمع المصري بشكل عام بواقع ١٧ مرة ، رجال الأعمال المصريين فقط بواقع ١٣ مرة ، الطبقة الوسطى بواقع ثلاث مرات والحكومة مرة واحدة ، بينما لم يرد في خاطرها مطلقا الطبقات الشعبية والدنيا التي تمثل أغلبية عددية بالنسبة للفئات الأخرى مما يمكن تفسيره بسيطرة النزعة البراجماتية على كتاب الأعمدة فاقتصر خطابهم الصحفي على قراء أعمدتهم وتجاهلوا أعداداً كبيرة من الأميين وفقراء الفلاحين والحرفيين والبسطاء من العمال باعتبارهم لا يمثلون جمهورا قارئا للعمود الصحفي. وفي هذا الإطار يلتقي سلامة أحمد سلامة وأمين هويدي وإسماعيل صبري في دفاعهم عن مصالح المجتمع المصري بشكل عام ، غير أن إسماعيل صبري تحيز في دفاعه لصالح الطبقة الوسطى خوفا من تدهور أوضاعها في ظل اقتصاد السوق ، بينما يلتقي صلاح منتصر وأنيس منصور ومحمد الحيوان في دفاعهم عن مصالح رجال العمال ، غير أن محمد الحيوان تحيز في دفاعه لصالح رجال الأعمال المصريين والأجانب على السواء ، وانفرد سمير رجب بالدفاع عن الحكومة.

١٠. لقد كان العامل المعرفي سببا في تضاؤل دور العمود في إثارة قضية الخصخصة ، بينما كان للعامل الأيدولوجي والحزبي والمصلحة الشخصية دورا في التحيز والمبالغة والتعتيم على الآثار الجانبية والسلبية للخصخصة فقد تضاءل دور أنيس منصور وسمير رجب وسلامة أحمد سلامة وأمين هويدي ، بسبب

افتقادهم التخصص أو الخبرة أو الاهتمام أو الدراية بتفاصيل الموضوع وأبعاده بينما تزايد دور محمد الحيوان ، وتزايد نسبيا دور صلاح منتصر وإسماعيل صبري بسبب خبرتهم الاقتصادية سواء في العمل الصحفي - كما هو الحال عند محمد الحيوان وصلاح منتصر أو في العمل الاقتصادي عموما - كما هو الحال عند إسماعيل صبري .. كما كان محمد الحيوان وعائلته من الذين أُضيروا من ثورة ٢٣ يوليو بشكل عام وقرارات التأميم بشكل خاص ، وكان لعمله بجريدة الوفد أثر كبير على حريته المطلقة في إدانة الحقبة الناصرية والاقتصاد الاشتراكي والقطاع العام .. أما إسماعيل صبري عبد الله فقد كان لعمله بجريدة الأهالي وخبراته الاقتصادية في الخمسينات والستينات فضلاً عن تخصصه الأكاديمي كأستاذ للاقتصاد بجامعة الإسكندرية في بداية حياته العملية أثر كبير في أن ينطلق من موقف حزب التجمع وبرنامجه السياسي والاقتصادي الذي يرى أن اقتصاد العالم الثالث بشكل عام لا يناسبه إلا الاقتصاد الموجه والاعتماد على القطاع العام كقائد في عملية التنمية وأن أسلوب الحكومة في إدارة القطاع العام وعوامل أخرى متصلة بالدولة هي السبب في تدهور الاقتصاد المصري.

وفي إطار ما تقدم كان محمد الحيوان مغالياً في توجهه نحو الخصخصة حين طالب بسرعة خصخصة كل شيء حتى قناة السويس وشركة مصر للطيران ، فضلاً عن رفع يد الدولة عن الإسكان والعلاج والمواصلات والإعلام والتعليم بغض النظر عن الآثار الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تنجم من جراء هذا التحول المفاجئ لقطاعات عريضة من المجتمع تعودت طوال أربعين عاماً على دعم الدولة في التعليم والعلاج والقطارات والأتوبيسات ... إلخ، مما قد يدفع إلى القيام بالكثير من المظاهرات ، كما حدث في أواخر السبعينات حينما ارتفعت الأسعار فجأة ، كما كان أيضاً إسماعيل صبري عبد الله متحيزاً حين صور الخصخصة بلا اية مزايا أو آثار إيجابية في طريق الإصلاح الاقتصادي على الرغم مما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من تحسن نسبي في الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادي استناداً إلى النشر الصحفي المتكرر على لسان مسئولين محليين ودوليين وهو ما لم يقتنع به إسماعيل صبري كما أشرنا. أما صلاح منتصر فقد كان لعمله محرراً للبترول فترة

طويلة في السبعينات وأوائل الثمانينات ، فضلاً عن نشأته في دمياط وصلة المصاهرة التي تربطه بالدكتور / سعيد الطويل رئيس جمعية رجال العمال المصرية أثر كبير في اهتمامه بالسوق ورجال العمال مما أتيح له عن قرب معرفة الكثير من التفاصيل حول الموضوع ورغم مطالبته بأن يكون للدولة دور اجتماعي وللقطاع الخاص دور في التنمية إلا أنه تحيز لمصالح رجال الأعمال على حساب غالبية المجتمع ولم يتطرق مطلقاً لأي آثار جانبية لسياسة الخصخصة ، بل ركز على ضرورة تقديم الدولة لكل التيسيرات أمام القطاع الخاص .

١١. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة منهجية ترى أنه على الرغم من النظرة السائدة لتحليل المضمون كأداة بحثية تقليدية وقاصرة بحكم ظهور أدوات بحثية جديدة ، وقصور دراسة المضمون بمفرده عن كشف وتفسير الأهداف والأبعاد الخلفية لهذا المضمون إلا أن الدراسة تطرح إمكانية تطوير استخدام تحليل المضمون وتطويعه بما يعالج كثيرا من أوجه القصور والاتهامات التي توجه إليه ، وذلك من خلال استخدام التحليل الكيفي استخداما لا يقتصر فقط على الاستشهاد بالنصوص الصحفية ولكن يسعى إلى تفسير النتائج في ضوء : الأدبيات الإعلامية ، الدراسات السابقة ، إجراء المقارنات بين محاور الدراسة على المستويين الرأسي والأفقي ، الزماني والمكاني ، مقابلات منتج المضمون بمراحله المختلفة ، استبيان الجمهور إذا تطلبت أهداف الدراسة ذلك ، وبهذا يتحقق ليس فقط دراسة المضمون الظاهر ، بل دراسة العوامل المؤثرة على هذا المضمون للوصول إلى ما وراء هذا المضمون (المضمون الكامن) إذ أنه ليس علميا إمكانية فصل دراسة أي مضمون عن العوامل المؤثرة عليه.

١٢. والدراسة تقترح أن يحافظ كاتب العمود بالذات – نظرا لمساحة الحرية التي يتمتع بها داخل صحيفته وفي المناخ الصحفي بشكل عام – على مسافة مقبولة بين مصالحه الشخصية وانتماءاته الحزبية من ناحية وبين آرائه ومواقفه وخاصة في القضايا المصيرية التي يتوقف عليها مستقبل شعب بأكمله من ناحية أخرى إلى المطالبة ، فلا يعقل أن يصل خلط الأوراق عند محمد الحيوان بضرورة إلغاء دور

الدولة في الإشراف على عملية الخصخصة وكذلك إلغاء دور الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع الخاص المصري والأجنبي مما يؤدي إلى ثراء فاحش للقطاع الخاص على حساب نهب أموال الشعب وامتصاص ثروات البلاد ، كما كان سائداً في انفتاح السبعينات ، فضلاً عن تغلغل النفوذ الأجنبي الذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي . كما أنه لا يعقل أن يصل التعتيم إلى حد تجاهل نسبة التحسن التي أحدثها برنامج الإصلاح الاقتصادي ، كما هو الحال عند إسماعيل صبري عبد الله سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد .

١٣. كما تقترح الدراسة الاعتماد على طريقة أدق في قياس الوظيفة التوجيهية للعمود الصحفي لا ترتبط بقضية واحدة نظراً لتفاوت اهتمامات الكتاب كمتغير يدفع كاتب عن آخر في حجم التناول للقضية ، بل تعتمد على مسح العمود الصحفي بالحصر الشامل للمحتوى كله خلال فترة زمنية ما يظهر من خلالها نوعية القضايا التي ركز عليها .

ثم تتم دراسة دور العمود في مناقشة هذه القضايا وتوجيه الرأي نحوها.

وفي النهاية تطرح الدراسة تساؤلا لم تستطع تحويله إلى اقتراح حول ما إذا كان العامل المعرفي – الذي يعكس عدم تخصص كاتب العمود العام في الاقتصاد – مبرراً مقبولاً لصمته الطويل في قضية الخصخصة من يناير ١٩٩٣ إلى يوليو ١٩٩٧ ، أم أنه يجب أن يثقف نفسه من خلال سؤال المتخصصين والخبراء وقراءة الكتب والمجلات المتخصصة في الاقتصاد لكي يبدي رأيه في القضية بعمق؟ .

- وتأتي الإجابة على هذا التساؤل من جانب كتاب العمود أنفسهم لتؤكد أن كاتب العمود العام ليس ملزماً بالخوض في كل قضايا الرأي العام – مهما كانت درجة أهميتها – ما دامت هذه القضايا لا تقع في دائرة اهتماماته أو معارفه وخبراته ، فصلاح منتصر يرى أن الكاتب ليس مطلوباً منه تناول قضايا مهمة إلا إذا كانت معلوماته عريضة عنها ، كما أنه يلتمس العذر في إهمال أي قضية ما لم يكن لديه الوقت لبحثها لأن كاتب العمود لا يسلي القراء ولكنه يفيد الدولة والمجتمع ويثري الموضوع الذي يكتب فيه(١٠٦) .. وفي الاتجاه نفسه

يرى محمد الحيوان أن المعيار هو أن يكتب الكاتب فيما يجيده أو يتصور أن يجيده ويعرفه ولكي يكتب عموداً يجب أن يقرأ أضعاف حجمه (١٠٧) .. ويهتم سلامه أحمد سلامه بسرد الأدلة على صحة هذا الاتجاه فيرى أن كاتب العمود لا يستطيع أن يلم بكل القضايا التي تهم الرأي العام ولكن إذا تصدى لها يجب أن يكون ملماً بأبعادها ويسعى للحصول على خلفياتها وبالتالي فهو ليس مطلوباً منه أن يخوض في كل المشكلات ولكنه قد يتجزأ جانباً ملماً به من قضية كبيرة غير ملم بأبعادها وتفاصيلها ، كما أن كل كاتب من كتاب العمود ينبغي أ، يكون له لون خاص ، وكلما كان له لون كان له قطاع من القراء يحبون هذا اللون ، وهذا اللون ينعكس في نوعية الموضوعات التي يتناولها الكاتب وطريقة معالجتها ، وطريقة المعالجة نفسها قد تكون هي لون الكاتب(١٠٨).

ورغم هذا تبقى لوجهة النظر الأخرى -في التساؤل- أهميتها - خاصة إذا كانت القضية حيوية وحاسمة وذات ثقل في التغيير الاجتماعي "كقضية الخصخصة"

المراجع والهوامش :

١) انظر : د . فاروق أبو زيد ، مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) ص ٧٨ – ٨١ .

2) George Beveridge "Talking Back to the columnists", the masthead, vol. 29, No. 2, summer 1979, P. 20.

٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز (القاهرة : الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ١٩٩٢) ص ٦٧٤.

٤) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج ٢ ، ط ٣ (القاهرة : مطابع شركة الإعلانات الشرقية ، ١٩٨٥) ص١٠٥٧

٥) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ص ١٩١.

٦) انظر : د . سمير حسين ، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص

٧) د. ليلى عبد المجيد ، "العوامل المؤثرة على تحرير الصحف الجامعية" المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد الثاني (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، أبريل – يونيو ١٩٩٧) ص ١٨٨ – ١٩٠

٨) انظر : د . مختار التهامي ، الإعلام والتحول الاشتراكي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص ١٠ – ١١.

٩) اعتمد الباحث في صياغة هذا المفهوم على التعريفات التي وردت في : –

* د . فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨١) ص ١٩٣.

* د . عبد اللطيف حمزه ، المدخل إلى فن التحرير الصحفي ، ط ٤ (القـــاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٨) ص ٣٠٨ – ٣٠٩

* د . صلاح قبضايا ، تحرير وإخراج الصحف (القاهرة : المكتب المصري الحديـث ، ١٩٨٥) ص

١٠) د . عبد الرحمن يسري ، قضايا اقتصادية مصرية معاصرة (الاســـكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٩٥) ص ١٩١.

١١) د . أحمد ماهر ، اقتصاديات الإدارة : الخصخصة – دراســـات الجـدوى الإنتاجية (الاسكندرية : الدار الجامعية ، د.ت) ص ١٠ ، ١١.

١٢) أنظر : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٦ ، د . عبد الرحمن يسري ، مرجـع سبق ذكره ، ص ١٩٢ ، ريـهام عبـد المعطـي ، الخصخصـة والتحـولات الاقتصادية في مصر (القاهرة : مركز المحروسة ، ١٩٩٧) ص ٤٦.

١٣) د . عبد الرحمن يسري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣.

١٤) د . علي عبد العزيز سليمان ، برنامج الخصخصة : قضايـــا التحـول إلى اقتصاد السوق في مصر ، كراسات استراتيجية ، العدد (٣٩) (القاهرة : مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (١٩٩٦) ص ٥.

١٥) المرجع السابق نفسه ، ص ٦ ، ٧ .

١٦) انظر : ريهام عبد المعطي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ – ٦١ ، د . علـي عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ – ٨ ، د . محمد صالح الحنـاوي و د . أحمد ماهر ، الخصخصة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية : الـــدار الجامعيـة ،١٩٩٥) ص ٢٨ – ٢٩.

١٧) انظر : د . أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ٢٣٣ – ٢٥٣ ، عبد الرحمـن يسري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤ – ١٩٥ ويقصد بالهيكلة إمـا هيكلـة مالية (جدولة الديون وإسقاطها وتحصيل المستحقات لـدى الغـير) أو هيكلـة

العمالة (تطوير نظم الإدارة ورفع كفاءة المديرين وتدريب العاملين وتنمية مهاراتهم) أو هيكلة النشاط (عن طريق استخدام تقنيات جديدة لها مبرراتها الاستراتيجية والاقتصادية) في نفس المرجع السابق.

١٨) محمد سعد أبو عامود ، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد (٥٠) ، يناير – مارس ١٩٨٨ ص ١٤ – ٢٤.

١٩) د . حمدي حسن ، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١).

٢٠) المرجع السابق نفسه ص ٩ – ١٠.

٢١) عزة عبد العزيز ، المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية : دراسة تحليلية لوظائف الصحافة المعاصرة في الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٨٧ بالتطبيق على صحيفتي الأهرام والأهالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، سوهاج ، كلية الآداب ، ١٩٩٢ .

٢٢) كريمة عبد الرازق ، نشأة العمود الصحفي في الصحف المصرية : دراسة تطبيقية على جريدة أخبار اليوم في الفترة من ١٩٤٤ حتى عام ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٦.

٢٣) السيد عفيفي عربي ، اتجاهات كتاب الأعمدة الصحفية في الصحف اليومية الصباحية المصرية : دراسة مقارنة في الفترة من ١٩٦١ – ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٧٤.

٢٤) صابر حارص ، المقال العمودي في الصحافة المصرية : دراسة فنية تحليلية من ١٩٨٥ – ١٩٨٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، سوهاج ، كلية الآداب ، ١٩٩٣ .

٢٥) كمال قابيل ، فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية : دراسة مقارنة للصحف المصرية في الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٨٩.

26) Gerhart D.wiebe, "Critique of the use of polls by reporters and columnists," In journalism quarterly, Vol. 46, No. 3 (U.S.A: the association for education in journalism and mass communication of Minestata, Autumn 1969) PP. 610 – 612.

27) Malcolm E.Lumby, "Ann Landers, Advice column: 1958 and 1971", in journalism quarterly, Vol. 53, No. 1, spring 1976, pp. 129 – 132.

٢٨) د . فاروق أبو زيد ، مدخل إلى علم الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

٢٩) مثال على ذلك : الوظيفة النقدية للصحافة المصرية مشروع دكتـــوراه في طريقة للتسجيل بكلية آداب المنيا للباحث / حنفي حيدر المدرس المساعد بكليـة التربية النوعية بالمنيا ، الوظيفة الرقابية للتحقيق الصحفي مشروع بحث للدكتـور / حماد إبراهيم المدرس بقسم الصحافة –كلية الإعلام– جامعة القاهرة.

٣٠) د . حمدي حسن ، مرجع سابق ، ص ٩ – ١٠.

٣١) د . فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية ، مرجع ســـابق ، ص ١٩٢ – ١٩٣.

٣٢) شملت الدراسة الأولية مسحاً سريعاً للأعمدة الصحفية لصحف الدراســـة (الأهرام والجمهورية والوفد والأهالي) خلال الفترة الزمنية للبحث (ينـــاير ٩٣ – يونيو ١٩٩٧) بهدف التعرف على مجتمع الدراسة وخصائصه ، وقد توصلـت إلى ملامح أو ملاحظات عامة أفادت الباحث في مواضع وإجـــراءات منهجيـة عديدة يأتي ذكر كل منها في موضعه المناسب.

٣٣) ومن أمثلة ذلك : فإن اتجاه الكاتب كان يتحدد في مرات كثيرة بطريقتـه في مناقشة القضية أو بنوعية فئات المجتمع التي يدافع عنها ، كما أن مبررات اتجـــاه

الكاتب ارتبطت أيضاً بأبعاد القضية (أسباب الخصخصة ، أساليبها ، مشكلاتها ، الحلول المقترحة) وبطبيعة الحال كان هناك ارتباط بين نوعية الاتجاه والمبررات التي استند عليها ، ولمزيد من التوضيح ، فقد تبين أن التركيز على مناقشة مشكلات الخصخصة يعني تأييداً ليس مطلقاً ولكنه بتحفظات ، وأن دفاع الكاتب عن الطبقة الوسطى أو الدنيا من الآثار الاجتماعية للخصخصة يعني اتجاها معارضا أو مؤيداً بتحفظات ، كما أن تركيز كاتب على الأسباب الدولية للخصخصة تعني اتجاها معارضاً أو مؤيداً بتحفظات ، بينما يعتبر تركيز كاتب آخر على الأسباب المحلية للخصخصة اتجاهاً مؤيداً لها وهكذا.

٣٤) الدراسة الأولية ، مرجع سابق .

٣٥) ونظراً لعدم بلورة أو تشكل معوقات علمية لفن العمود المتخصص في الصحافة المصرية ، فقد أصبحت دراسته أكاديميا مرتبطة بدراسة الصفحات المتخصصة وقاصرة عليها ، ولم يُدرس فن العمود المتخصص في دراسة مستقلة حتى الآن – في حدود متابعة الباحث– وهو أمر يحتاج إلى دراسة علمية وصفية تؤكد أو تنفي صحة هذه الفرضية التي توصل إليها الباحث في دراسته الأولية.

٣٦) بلغت الأعمدة التي لم تهتم بموضوع الخصخصة سبعة أعمدة هي :صندوق الدنيا لأحمد بهجت بالأهرام ، نهاية الأسبوع لمحمد أبو حديد بالجمهورية ، هموم مصرية لعباس الطرابيلي ورحلة كل يوم لفؤاد فواز بالوفد ، ضد التيار لأمينة النقاش وصفحة من تاريخ مصر لرفعت السعيد بالأهالي.

٣٧) آثر الباحث وضع فئات التحليل ضمن المقدمة النظرية والمنهجية بدلاً من وضعها في ملحق بنهاية البحث على أساس أن هذه الفئات تمثل مفاهيم أساسية لا يتم فهم واكتمال الأساس النظري إلا بها ويتوقف عليها في الوقت نفسه فهم نتائج الدراسة التطبيقية ، ويود الباحث التنبيه منذ البداية على وجود شبهة تكرار أو تداخل بين بعض الفئات مثل (أسباب الخصخصة ، مشكلاتها ، الحلول المقترحة ، أسانيد الاتجاه المؤيد ، أسانيد الاتجاه المعارض ، تحفظات الاتجاه) ولكنه تكرار أو تداخل منطقي وتفرضه طبيعة الدراسة ، حيث تستخدم الفكرة

الواحدة في أكثر من فئة حسب السياق الذي جاءت فيه ، مثال : تعتبر فكرة "تأثر الفقراء ومحدودي الدخل" من مشكلات الخصخصة ، بينما تعتبر عملية "إلغاء الدعم عن الفقراء" من أسانيد الاتجاه المعارض ، أما المطالبة "بدور للدولة في مساندة الفقراء" فتعتبر من فئات الحلول المقترحة ، مثال آخر : تستخدم فئة "فشل القطاع العام" ضمن فئات أسباب الخصخصة ولكن يمكن استخدامها في الوقت نفسه ضمن فئات أسانيد الاتجاه المؤيد ، وكذلك فئة "ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين في تقبل الخصخصة" تستخدم ضمن فئات أسباب الخصخصة وفي الوقت نفسه ضمن فئات أسانيد الاتجاه المعارض ... وهكذا.

٣٨) انظر تفصيلا لأسباب ودوافع الخصخصة في :

* صديق محمد عفيفي ، التخصيصية لماذا .. وكيف ؟ كتاب الأهرام الاقتصادية ، العدد (٦٠) ، فبراير ١٩٩٣ ، ص ٧ – ١١.

* محسن أحمد الخضيري ، الخصخصة (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٣) ص ٢٧ – ٤٠.

٣٩) أنظر تفصيلا لأساليب الخصخصة في :

* صديق محمد عفيفي ، مرجع سابق ، ص ٤٦ – ٥١.

* د . أحمد محمد محرز ، الخصخصة : النظام القانوني لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (٩٩) أول أبريل ١٩٩٦ ص ٥٥ – ٦٥.

* د . محمد صالح الحناوي و د . أحمد ماهر ، مرجع سابق ، ص ٦٧ – ٨٤.

* د . مدحت حسنين ، التخصيصية : السياسة العربية بشأنها (القاهرة : دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣) ص ٢٧ – ٣١.

٤٠) انظر تفصيلا للأساليب البديلة في : ريهام عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ – ١١٨.

٤١) انظر تفصيلاً للمشكلات المثارة من الخصخصة وعنها في :

* منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٧) ص ٤٨ – ٥٢.

* ريهام عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص ٩١ – ١٠٠.

● محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ – ١١٦.

٤٢) انظر تفصيلاً للحلول المقترحة من أجل خصخصة أفضل في :

* د . سامي عفيفي ، الخبرة الدولية في الخصخصة ، الكتاب الأول (القاهرة : دار العلم للطباعة ، ١٩٩٤) ص ٢١١ – ٢٣٩.

* د . مدحت حسنين ، مرجع سابق ، ص ٦٥ – ٧٢.

٤٣) انظر تفصيلاً لأسباب تأييد الخصخصة في :

* د . سامي عفيفي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ – ٦٥.

* د . مدحت حسنين ، مرجع سابق ، ص ٢٢ – ٢٣.

٤٤) انظر تفصيلاً لأسباب معارضة الخصخصة في :

* ريهام عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ – ١١٨.

٤٥) المحكمون هم :

أ . د / مختار التهامي عميد كلية الإعلام الأسبق ، أ . د / عواطف عبد الرحمن رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام ، أ . د / ليلى عبد المجيد وكيل كلية الإعلام لشئون البيئة ، أ . د / محمد إبراهيم منصور أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة ومدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ، أ . د / علي عبد الرازق جلبي أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة الاسكندرية ، د / طه عبد العليم الرئيس السابق للوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الأستاذ /

عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي ، د / ألفت أغا رئيس وحدة الإعلام بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٤٦) المحللان هما :

د / حماد إبراهيم المدرس بقسم الصحافة – كلية الإعلام ، د / عزة عبد العزيز المدرس بقسم الصحافة – كلية آداب سوهاج .

٤٧) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٢/٢٧ ، ١٩٩٥/٣/٢٣.

٤٨) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٦/٢٨ ، ١٩٩٦/١٠/١٧.

٤٩) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٦/٩ ، ١٩٩٧/٧/٢٤.

٥٠) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٦/٣٠ ، ١٩٩٧/٧/٢١.

٥١) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٦/٩ .

٥٢) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٧/٤.

٥٣) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٥/٣/٥ ، ١٩٩٥/٣/٩ ، ١٩٩٦/٨/٢٩.

٥٤) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٤/٢١ ، ١٩٩٥/٧/١١.

٥٥) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٥/٢٦.

٥٦) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٤/٢٠ .

٥٧) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/١١/٦ ، ١٩٩٤/١٠/٣١.

٥٨) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٦/٩/١٤.

٥٩) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٥/٥.

٦٠) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/١١/٩.

٦١) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٥/٧/٢ ، ١٩٩٤/١١/١ ، ١٩٩٤/١٠/١٦ ، ١٩٩٤/٨/١ ، ١٩٩٤/٧/٥ ، ١٩٩٤/٧/١٤ ، ١٩٩٧/٧/١٥ ، ١٩٩٧/٦/٣.

٦٢) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٥/٩/١٣ ، ١٩٩٥/٨/٢٢ ، ١٩٩٥/٤/١٠.

٦٣) محمد الحيوان ، "كلمة حب" في ١٩٩٤/٨/٧ ، ١٩٩٥/٨/٢١.

٦٤) محمد الحيوان ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الوفد ١٩٩٧/٨/٢١.

٦٥) المرجع السابق نفسه.

٦٦) المرجع السابق نفسه.

٦٧) صلاح منتصر "مجرد رأي" جريدة الأهرام في ١٩٩٣/١٠/٢٥ ، ١٩٩٤/٦/٢٢ ، ٦,١٩٩٤/٢٣ ، ١٩٩٤/٦/٢٨ ، ١٩٩٤/٦/٢٧.

٦٨) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٤/٦/٣٠ .

٦٩) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٦/٧/٤ .

٧٠) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٦/٩/٧ .

٧١) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٦/٣/٢٤ .

٧٢) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٦/٤/٧ .

٧٣) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٦/٤/٨ .

٧٤) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٧/٤/٣٠ ، ١٩٩٥/٢/٢ ، ١٩٩٦/١/٢٩ .

٧٥) صلاح منتصر ، مرجع سابق ، في ١٩٩٧/٤/٣٠ ، ١٩٩٤/٦/٢١ .

٧٦) صلاح منتصر ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الأهرام في ١٩٩٧/٨/١٩ .

٧٧) المرجع السابق نفسه .

٧٨) أمين هويدي "تأملات" في ١٩٩٥/٨/٢٣.

٧٩) المرجع السابق نفسه .

٨٠) أمين هويدي "تأملات" في ١٩٩٦/٢/٢٨ .

٨١) أمين هويدي "الانطلاق المتزن" في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣ .

٨٢) أمين هويدي "تأملات" في ١٩٩٦/٢/٢٨.

٨٣) أمين هويدي "تأملات" في ١٩٩٦/١٠/٢٣ .

٨٤) أمين هويدي ، مقابلة معه بمنزله بالقاهرة في ١٩٩٨/٩/٢٣ .

٨٥) سلامة أحمد سلامة "من قريب" جريدة الأهرام في ١٩٩٦/٢/١٩ .

٨٦) سلامة أحمد سلامة ، مرجع سابق ، في ١٩٩٧/٦/٥

٨٧) سلامة أحمد سلامة في مقابلة معه بمكتبه بجريدة الأهرام في ١٩٩٧/٧/٢٥.

٨٨) المرجع السابق نفسه .

٨٩) إسماعيل صبري عبد الله "ألفان ومعان" في ١٩٩٦/١/٢٤.

٩٠) من أرشيفه الشخصي بجريدة الأهرام .

٩١) إسماعيل صبري ، مقال تحليلي بجريدة الأهالي ، بتاريخ ١٩٩١/٦/١٢.

٩٢) المرجع السابق نفسه .

٩٣) إسماعيل صبري ، مقال تحليلي بجريدة الأهالي ، بتاريخ ١٩٩٢/١/١ .

٩٤) إسماعيل صبري ، مقال تحليلي بجريدة الأهالي ، بتاريخ ١٩٩١/٦/١٢ .

٩٥) إسماعيل صبري في حوار للسياسي المصري بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ .

٩٦) إسماعيل صبري ، في حوار للأهالي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ وحوار لجريدة الوطني بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ ومقال لجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٥ .

٩٧) إسماعيل صبري ، مقابلة معه بمكتبه بمنتدى العالم الثالث بالقاهرة ، بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٤ .

٩٨) سمير رجب "خطوط فاصلة" في ١٩٩٣/٨/١٦ .

٩٩) المرجع السابق نفسه في ١٩٩٣/١١/٣ .

١٠٠) المرجع السابق في ١٩٩٤/٤/٢٤ .

١٠١) سمير رجب ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الجمهورية ، ١٩٨٩/٨/٣٠ .

١٠٢) انظر أنيس منصور "مواقف" جريدة الأهرام في ١٩٩٦/١١/٢٦ و ١٩٩٥/؟؟؟/٢٢.

١٠٣) انيس منصور مرجع سابق ، في ١٩٩٣/٢/١٣ .

١٠٤) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، الإعلام وتزييف الوعي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩) ص

– عبد الباسط عبد المعطي ، الوعي التنموي العربي : ممارسة بحثية (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٩) ص ١٢٨–١٣٤.

١٠٥) أنيس منصور ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٨/٢٣ .

١٠٦) صلاح منتصر ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الأهرام في ١٩٩٧/٨/١٩ .

١٠٧) محمد الحيوان مقابلة معه بمكتبه بجريدة الوفد ، ١٩٩٧/٨/٢١ .

١٠٨) سلامة أحمد سلامة ، مقابلة معه بمكتبه بجريدة الأهرام ، ١٩٩٧/٨/١٨.

ملحق جداول التحليل

جدول رقم (١) يوضح ترتيب أعمدة الدراسة من حيث أكثرها تناولاً لقضية الخصخصة

الترتيب	الأعمدة	ك	%	الإنتاج الصحفى خارج الأعمدة أو غير المباشر بالأعمدة ذاتها
١-	كلمة حب " محمد الحيوان "	٦٣	%٧٠,٧٩	-
٢-	مجرد رأى " صلاح منصر"	١٧	%١٩,١٠	-
٣-	تأملات " أمين هريدى "	٤	%٤,٤٩	مقال بجريدة الأهرام
٤-	من قريب " سلامه أحمد سلامه "	٢	%٢,٢٥	-
٥-	ألفاظ ومعانى " إسماعيل صبرى "	١	%١,١٢	خمس حوارات وثلاث مقالات بالأهرام والأهالى والمصور ووطنى
٦-	خطوط فاصلة " سمير رجب "	١	%١,١٢	عمودان بطريقة غير مباشرة بجريدة الجمهورية .
٧-	مواقف " أنيس منصور "	١	%١,١٢	-
	المجموع	٨٩	%١٠٠ تقريباً	

جدول رقم (٢) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " كلمة حب " نحو الخصخصة

	الموضوع	ك	%
أسباب الخصخصة	إخفاق سياسة القطاع العام	٢٦	%٥٠
	انخفاض معدل أداء العامل والإنتاجية	١٣	%٢٥
	عجز الموازنة العامة	٩	%١٧,٣٠
	ضغوط البنك الدولى " مطالبة بالتخلص من القطاع العام "	٤	%٧,٦٩
	المجموع	٥٢	١٠٠% تقريباً
الأساليب	السرعة والتسرع فى بيع الشركات بدون ضوابط ولاى مستثمر	٨	%١٠٠
	المجموع	٨	%١٠٠
المشكلات	مدى ملائمة الدستور والمناخ العام لانطلاقة القطاع الخاص والاستثمار	١١	%٤٥,٨٣
	خصخصة المجالات الأخرى (الاسكان والتعليم والعلاج والاعلام ..الخ)	٧	%٢٩,١٦
	صورة القطاع الخاص عند الجمهور	٦	% ٢٥
	المجموع	٢٤	١٠٠% تقريباً
الحلول	إلغاء الرقابة على القطاع الخاص	٧	%٥٣,٨٤
	دعم الدولة للقطاع الخاص	٦	%٤٦,١٥
	المجموع	١٣	١٠٠% تقريبا
الاتجاه	مؤيد بلا أى تحفظات	٦٣	%١٠٠
	المجموع	٦٣	%١٠٠
أساليب التأييد	رفع معدل النمو الاقتصادي " بشكل سريع "	٧	%٥٣,٨٤
	خلق جو من المنافسة يعود على المواطن بالنفع	٤	%٣٠,٧٦
	إحداث إصلاح تشريعي للاقتصاد المصري في صالح	٢	%١٥,٣٨
	المجموع	١٣	١٠٠% تقريبا
المصادر	الواقع	٣٧	%٤٤,٥٧
	الصحف " المعارضة "	٢٩	% ٣٤,٩٣
	الثقافة الذاتية	١	%٧,٢٢
	المجموع	٨٣	١٠٠% تقريبا
الجمهور	رجال الأعمال المصريين والأجانب على السواء	٦٣	
	المجموع	٦٣	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " مجهود رأى " نحو قضية الخصخصة

	الموضوع	ك	%
أسباب الخصخصة	اخفاق سياسة القطاع العام	٦	%٤٠
	عزوف الاستثمارات فى الداخل وهروبها إلى الخارج	٣	%٢٠
	انخفاض معدل أداء العامل والإنتاجية	٢	%١٣,٣٣
	عجز ميزان المدفوعات	١	%٦,٦٦
	عجز الموازنة العامة	١	%٦,٦٦
	عجز الميزان التجارى	١	%٦,٦٦
	الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخصخصة ، وسقوط الشيوعية	١	%٦,٦٦
	المجموع	١٥	%١٠٠ تقريبا
أساليب الخصخصة	بيع كلى (السماح للمستثمر المصرى والأجنبى بشراء أى شركة وبأى نسبة)	٦	%٦٦.٦٦
	حظر بيع الصناعات الأساسية للمستثمر المصرى والأجنبى	٢	%٢٢.٢٢
	بيع جزئي (السماح ببيع أقل من نصف الشركة فقط للمستثمر المصرى أو الأجنبى)	١	%١١.١١
	المجموع	٩	%١٠٠ تقريبا
مشكلات الخصخصة	مدى دستورية البيع	٣	%٦٠
	حدود البيع والاستثمار للأجانب	١	%٢٠
	خصخصة المجالات الأخرى " التعليم "	١	%٢٠
	المجموع	٥	%١٠٠ تقريبا
الحلول المقترحة	تشجيع الاستثمار وتقديم التيسيرات المختلفة له	٤	%٤٤.٤٤
	دعم الدولة لبعض أنشطة القطاع الخاص	٤	%٤٤.٤٤
	تشجيع القطاع الخاص للاهتمام بالتنمية الاجتماعية	١	%١١.١١
	المجموع	٩	%١٠٠ تقريبا
الاتجاه	مؤيد بتحفظات	١٧	%١٠٠
	المجموع	١٧	%١٠٠
تحفظات الاتجاه	رقابة فعالة من جانب الدولة	١	%٥٠
	دور القطاع الخاص فى توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة	١	%٥٠
	المجموع	٢	%١٠٠ تقريبا
المصادر	متخصصون وخبراء " رسائل "	٦	%٢٤
	الواقع	٦	%٢٤
	الوثائق	٤	%١٦
	التاريخ	٤	%١٦
	المصدر الذاتي " الثقافة الذاتية "	٣	%١٢
	التقارير	٢	%٨
	المجموع	٢٥	%١٠٠
الجمهور	رجال الأعمال والمستثمرين المصريين	١٢	%٧٠,٥٨
	المجتمع المصرى بشكل عام	٥	%٢٩.٤١
	المجموع	١٧	%١٠٠ تقريبا

جدول رقم (٤) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " تأملات " نحو الخصخصة

	الموضوع	ك	%
المشكلات	خصخصة المجالات الأخرى " الأعلام "	٣	%٦٠
	حدود البيع والاستثمار للأجانب	٢	%٤٠
	المجموع	٥	%١٠٠
الأساليب	الاعتدال والتدرج في البيع	٢	%١٠٠
	المجموع	٢	%١٠٠
الإتجاه	مؤيد بتحفظات	٤	%١٠٠
	المجموع	٣٤	%١٠٠
تحفظات الإتجاه	خصخصة الإعلام تمشياً مع خصخصة الاقتصاد	٢	%٥٠
	الحرية السياسية تمشياً مع الحرية الاقتصادية	١	%٢٥
	تنظيم عملية البيع والاستثمار للأجانب	١	%٢٥
	المجموع	٤	%١٠٠
المصادر	الواقع	٦	%٦٠
	الثقافة الذاتية	٤	%٤٠
	المجموع	١٠	%١٠٠
الجمهور	المجتمع المصرى بشكل عام	٤	
	المجموع	٤	%١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود "من قريب " نحو قضية الخصخصة

	الموضوع	ك	%
مشكلات الخصخصة	حدود البيع والاستثمار للأجانب	١	%٥٠
	خصخصة المجالات الأخرى " الإعلام "	١	%٥٠
	المجموع	٢	%١٠٠
المصادر	المتخصصون " رسائل "	١	%٢٥
	الواقع " الدولى "	١	%٢٥
	التاريخ	١	%٢٥
	الثقافة الذاتية	١	%٢٥
	المجموع	٤	%١٠٠
الإتجاه	مؤيد بتحفيظات	٢	%١٠٠
	المجموع	٢	%١٠٠
تحفيظات الإتجاه	احتمالية تغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر	١	%٥٠
	خصخصة الإعلام تمشيا مع خصخصة الاقتصاد	١	%٥٠
	المجموع	٢	%١٠٠
الجمهور	المجتمع المصرى بشكل عام	٢	%١٠٠
	المجموع	٢	%١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " ألفاظ ومعانى " نحو الخصخصة

		الموضوع	ك	%
أسباب الخصخصة		ضغوط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى	٣	%١٠٠
		المجموع	٣	%١٠٠
المشكلات		مدى دستورية البيع	٢	%٥٠
		تقييم أصول الشركات وتسعيرها	٢	%٥٠
		المجموع	٤	%١٠٠
حلول المشكلات		تقييم صادق لأصول الشركات وتسعيرها	٤	%٦٦.٦٦
		إجراء استفتاء شعبى	٢	%٣٣.٣٣
		المجموع	٦	%١٠٠ تقريبا
الإتجاه	١٩٩٢-٩١	معارض	١	%١١.١١
	١٩٩٧-٩٣	مؤيد بتحفظات	٨	%٨٨.٨٨
		المجموع	٩	%١٠٠ تقريبا
أسباب المعارضة		عدم ملائمة الخصخصة مع طبيعة الاقتصاد المصرى	١	%٣٣.٣٣
		عرقلة الخصخصة للتنمية وإضعافها للاقتصاد الوطنى	١	%٣٣.٣٣
		تؤدى الخصخصة إلى مزيد من الفقر للطبقات المتوسطة	١	%٣٣.٣٣
		المجموع	٣	%١٠٠ تقريبا
تحفظات الإتجاه		أن يتم البيع نقدا وعلانية وتتم إجراءاته بشفافية كاملة	٤	%٤٤.٤٤
		التأكد من قدرة المشترى على الاستمار والتوسع فى المشروع	٣	%٣٣.٣٣
		استخدام حصيلة البيع فى الاستمار	٢	%٢٢.٢٢
		المجموع	٩	%١٠٠ تقريبا
المصادر		الواقع	٧	%٥٨,٣٣
		الثقافة الذاتية	٥	%٤١,٦٦
		المجموع	١٢	%١٠٠
الجمهور		المجتمع المصرى بشكل عام	٦	%٦٦.٦٦
		الطبقة المتوسطة	٣	%٣٣.٣٣
		المجموع	٩	%١٠٠ تقريبا

جدول رقم (٧) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " خطوط فاصلة " نحو الخصخصة

	الموضوع	ك	%
الأسباب	اخفاق القطاع العام	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
المشكلات	العمالة الزائدة بالشركات المباعة	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
الحلول	التدريب التحويلى للفائض من العمالة	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
الأتجاه	مؤيد بلا تحفظات	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
اسباب التأييد	توفير فرص عمل للشباب " تخفيض حدة البطالة	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
المصادر	الواقع	١	%٥٠
	الثقافة الذاتية	١	%٥٠
	المجموع	٢	%١٠٠
الجمهور	الحكومة	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح الوظيفة التوجيهية لعمود " مواقف " نحو الخصخصة .

	الموضوع	ك	%
التكلات	ملائمة المناخ العام والدستور لانطلاقة القطاع الخاص	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
الأتجاه	مؤيد بلا تحفظات	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
المصادر	الثقافة الذاتية	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠
الجمهور	رجال الأعمال المصريين	١	%١٠٠
	المجموع	١	%١٠٠

نموذج المقابلات المقننة

وقد وضع أسئلتها الباحث بناء على نتائج الدراسة التحليلية

١- بالنسبة لمحمد الحيوان

- ما تفسيرك لاهتمامك المتزايد بقضية الخصخصة فى عمودك " كلمة حب " ؟
- ما أسباب تحيزك المبالغ فيه لفكرة القطاع الخاص ؟

٢- بالنسبة لصلاح منتصر :

- بما تفسر اهتمامك بقضية الخصخصة فى عمودك " مجرد رأى " ؟
- ما أسباب تحيزك المبالغ فيه لفكرة القطاع الخاص ودفاعك عن مصالح رجال الأعمال أكثر من المجتمع ؟

٣- بالنسبة لأمين هريدى :

- بما تفسر ر تضاؤل اهتمامك بقضية الخصخصفى عمودك " تأملات " ؟

٤- بالنسبة لسلامة أحمد سلامة :

- بما تفسر تضاؤل اهتمامك بقضية الخصخصة فى عمودك " من قريب " ؟

٥- بالنسبة لإسماعيل صبرى عبد الله :

- ما تفسيرك لتحول اتجاهك من الرفض المبدأي للخصخصة (٩١-٩٢) إلى قبولها بتحفيظات وشروط (٩٣-١٩٩٧) ؟

٦- بالنسبة لسمير رجب :

- بما تفسر تضاؤل اهتمامك بقضية الخصخصة فى عمودك " خطوط فاصلة " ؟

٧- بالنسبة لأنيس منصور :

- ما تفسرك لتضاؤل اهتمامك بقضية الخصخصة فى عمودك "مواقف " ؟

٨- سؤال عام تم توجيهه إلى ثلاثة من الكتاب (سلامه أحمد سلامه، صلاح منتصر، محمد الحيوان) نيابة عن الكتاب السبعة عينة الدراسة :

- هل يجوز لكاتب العمود تجاهل قضايا الرأى العام فى عموده ما دامت تقع خارج دائرة اهتماماته وخبراته ومعارفه ؟